

محضر الجلسة الثانية والعشرين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 2 ربيع الأول 1439هـ (21 نوفمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والسيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعتان واثنتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن على بركة الله عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة ترحما على ضحايا حادث التدافع خلال عملية توزيع مساعدات غذائية من طرف إحدى الجمعيات الخيرية بجماعة سيدي بولعلام ضواحي الصويرة، راجيا من العالي القدير أن يسكن الضحايا فسيح جنانه وأن يرزق أهلهم وذوهم الصبر والسلوان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَكَ الَّذِي نَزَّلْتَ فِيهِ الْكُرْآنَ * عَلَيْنَا * آمِينَ.

مُبْتَغَى رَيْبِكَ رَبِّ الْعَزَّوَجَلَّ * وَمَسْأَلَةُ الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات، الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب مجلس المستشارين بمشروع قانون المالية رقم 68.17

للسنة المالية 2018.

وبالنسبة لجلسة الأسئلة الشفهية لدينا استدرارك على جدول أعمالها،

حيث عوضت؛

الأسئلة التالية:

- مآل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية؛

- إشكالية الأمن ببلادنا؛

- ارتفاع مؤشر الجريمة بالمغرب الموجهة لقطاع الداخلية؛

- الأساتذة المتقاعدون الموجه لقطاع التربية الوطنية؛

- التعجيل بإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالقانون رقم 30.09 المتعلق

بالتربية البدنية والرياضة الموجه لقطاع الشباب والرياضة؛

- الفقر بالمغرب الموجه لقطاع الأسرة والتضامن.

بالأسئلة التالية:

- الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي أولاد بولعلام بمدينة الصويرة للفريق الاستقلالي؛

- فاجعة مدينة الصويرة للفريق الاشتراكي؛

- التدابير المتخذة لتفادي تكرار فاجعة جماعة سيدي بولعلام للفريق الحركي؛

- وفاة 15 امرأة في فاجعة قرية بولعلام لفريق الاتحاد المغربي للشغل؛

- فاجعة الصويرة لفريق العدالة والتنمية؛

- فاجعة الصويرة لفريق الأصالة والمعاصرة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 45 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالا؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: 7.

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الأمين.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، هذا نصها:

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: ملتمس مساءلة الحكومة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

بناء على دستور المملكة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

هذا الفصل 106 من الدستور.

المادة 231 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين: "طبقاً لأحكام الفصل 106 من الدستور، يتم إيداع ملتمس مساءلة الحكومة بتسليم مستند خاص به إلى رئيس المجلس في جلسة عامة، يسمى هذا المستند ملتمس مساءلة الحكومة، يجب أن يرفق هذا المستند بلائحة موقعيه وأن يشمل خمس أعضاء المجلس على الأقل، يأمر الرئيس بنشر أسماء الموقعين على ملتمس مساءلة الحكومة الذي ينشر برمته في المحضر".

المادة 232: "لا يحق لأي عضو في المجلس أن يوقع أكثر من ملتمس واحد في نفس الوقت، ولا يمكن أن يضاف إليه توقيع جديد أو يسحب منع بعد إيداعه لدى الرئيس".

المادة 233: "لا تصح الموافقة على ملتمس مساءلة الحكومة إلا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين، وبعد مضي 3 أيام كاملة على إيداعه".

المادة 234: "يعتد رئيس مجلس المستشارين على الفور بنص ملتمس المساءلة إلى رئيس الحكومة، ولهذا الأخير أجل 6 أيام ليعرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة".

المادة 235: "بعد تقديم جواب الحكومة بخصوص ملتمس المساءلة تنظم المناقشة باقتراح من المكتب وندوة الرؤساء، لا يعقب المناقشة تصويت".

حضرات السيدات والسادة،
هذه هي مقتضيات الدستور والنظام الداخلي التي تؤطر الموضوع الذي نحن بصدد.

وحيث أن رئاسة مجلس المستشارين، توصلت صباح هذا اليوم ومباشرة بعد انتهاء أشغال ندوة الرؤساء، فقد شعرنا أن من واجبنا بعد أن كان مقرراً أن تسند رئاسة هذه الجلسة للسيد الخليفة الأول للرئيس، شعرنا أن من الواجب وبعد تنسيق مع السيد رئيس الجلسة اللي كان تقرر في اجتماع المكتب ليوم أمس، أن نترأس هذه الجلسة في احترام تام وحر في للمقتضيات التي تليتها على حضراتكم.

تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

احنا، السيد الرئيس، فقط نريد أن نطبق المقتضيات القانونية ومقتضيات النظام الداخلي بالحرف أمام هذه الواقعة.

نحن اليوم نجدك، السيد الرئيس، تترأس هذه الجلسة بالطبع عوضاً عن الذي كان سيترأسها، كما اتخذ القرار في المكتب السيد الخليفة الأول، وسبب ترؤسك لهذه الجلسة هو أنه ينبغي أن يقدم لك الملتمس شخصياً،

1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليو 2011، لاسيما الفصل 106 منه؛

وبناء على النظام الداخلي لمجلس المستشارين الجاري به العمل، ولاسيما الباب الثاني من الجزء الرابع المتعلق بملتمس مساءلة الحكومة، المواد 231، 232، 233، 234؛

وعلى إثر الفاجعة الصادمة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام التابعة لإقليم الصويرة والمتمثلة في وفاة 15 امرأة وتسجيل العديد من الإصابات، وأمام ثبوت المسؤولية السياسية للحكومة فيما حصل وتقصيرها في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل حسن تنظيم وتأطير مثل هذه العمليات المتعلقة بتوزيع المساعدات الغذائية والخيرية...
تكمل الرسالة ونعطيك نقطة نظام، السيد الرئيس، تفضل نقطة نظام في التسيير.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

تقديم هاذ الملتمس هو مؤطر بنص الدستور، ومؤطر بمقتضيات النظام الداخلي، وينبغي أن يودع -صحيح- في إطار جلسة عامة كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

لكن اليوم نحن بصدد جلسة أسبوعية حدد جدول أعمالها سلفاً، أن يذكر أنه توصلت رئاسة المجلس برسالة من فريق الأصالة والمعاصرة هذا مقبول من الناحية القانونية، أما أن تدمج في جدول الأعمال وتقرأ الرسالة، احنا كنعترضو بأن هذا مخالف للدستور ومخالف للنظام الداخلي، السيد الرئيس.

وبالتالي، نلتمس منكم إرجاء هذا الموضوع حتى تتواءم مع المقتضيات القانونية.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

والحالة هذه أقرؤها على حضراتكم، مقتضيات دستور المملكة المغربية ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ذات الصلة بالموضوع الذي نحن بصدد.

الفصل 106 من الدستور: "لمجلس المستشارين أن يساءل الحكومة بواسطة ملتمس يوقعه على الأقل خمس أعضائه، ولا يقع التصويت عليه، بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس.

يعتد رئيس مجلس المستشارين، على الفور، بنص ملتمس المساءلة إلى رئيس الحكومة، ولهذا الأخير أجل ستة أيام ليعرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة، يتلوه نقاش لا يعقبه تصويت".

السيد الرئيس:**شكرا السي أحمد.**

يظهر أن هناك الكثير من نقط النظام، مرحبا، إذن نظموا غير المناقشة ديالنا ونظموا الإصغاء لبعضنا البعض.

اسمح السي حامي الدين نعطي الكلمة للسيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن أدي:**شكرا السيد الرئيس.**

بدورنا نحن فريق التجمع الوطني للأحرار، أعتقد أنه وفي نفس الوقت، ونطبق القانون في مناورة مكشوفة، أعتقد أن المادة 32 من النظام الداخلي، لأن الرسالة لم تدرج في اجتماع المكتب، موقف زملائنا يعني في الأغلبية.

شكرا، أنا كنضم صوتي للزملاء ديالنا في الأغلبية، لأن هاذ الشي ما خصوص، قبالة السيد الرئيس، كنا اجتمعنا معك في (bureau) قلت لنا بأن السي فيوح اللي غادي يتأسس الجلسة، وعلى أساس إذن هاذ الشي فيه شي حاجة، مادام ترأست الجلسة، السيد الرئيس، باش تقرا علينا الرسالة، هذا ماشي معقول. وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم، واش من اللي كنت كنتكلم كنت كنتسمعي؟ قلت الأخ الكريم، الأخ المحترم، راه قلت لكم السيد الرئيس المحترم، أنه مباشرة بعد ما اتبيننا من الاجتماع ديال ندوة الرؤساء اللي حضرت له، توصلت رئاسة المجلس بالمستند الذي نحن بصده.

قلت لك مباشرة راه ما كاين لا مناورة لا مكشوفة ولا مستترة، ما كاينش هاذ الشي، زعما عيب نوصلو حتى لهاذا المستوى، نشك بأن هناك من يدبر مؤامرات بشكل مكشوف ولا مستتر، تأكد بأنه ما كاينش هاذ الشي.

وغادي نكتفي بهاذ القدر في توضيح هذه المسألة احتراماً لك وللفريق المحترم وللإخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين. تفضل السي حامي الدين.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:**السيد الرئيس المحترم،**

نحن في هذه الجلسة، ونحن في إطار فريق العدالة والتنمية نريد أن ننبه إلى ضرورة احترام الدستور أولاً، واحترام مقتضيات النظام الداخلي. هذه الجلسة، السيد الرئيس، هي جلسة شفوية تتعقد تحت الفصل 100 من الدستور، هذه الجلسة تتعقد بالأسبقية، تخصص بالأسبقية للأسئلة الشفوية، لا يجوز أن يكون فيها أي مقتضى آخر سابق على الأسئلة

لأن القانون ينص على تقديمها للرئيس وليس لأحد نوابه، للرئيس فقط، ولذلك فأنتم تتراسون الجلسة، السيد الرئيس.

ولذلك، المفروض أن الملتبس لم يكن من المفروض أن يذهب إليكم عبر مراسلة، كان ينبغي أن يقدم اليوم وفي الجلسة العامة كما هو منصوص عليها السيد الرئيس، طبقاً لأحكام الفصل 106 من الدستور، يتم إيداع ملتمس مسائلة الحكومة بتسليم مستند خاص إلى رئيس الجلسة في جلسة عامة وليس في مكتب، السيد الرئيس.

ولذلك، كنا ننتظر أن يقدم الملتبس في جلسة عامة للسيد الرئيس، وأن لا تقرا علينا المراسلة، ولا تقرا علينا الرسالة، وإنما نخبر بلائحة السادة الموقعين من طرف السيد أمين المجلس. شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

لو أنكم صبرتم غير بضع ثواني، أنا كنت في الأوراق اللي عندي موجد، كنت سأقول سأخاطب الفريق صاحب المبادرة بتسليم هذا المستند مرفوقاً بلائحة الموقعين، وكنت سأحرص مع السيد أمين المجلس على التأكد من توفر النصاب القانوني، هاذ الشي اللي كنا غادي نديرو، وعليه، غير ما صبرتوش غير مسالة ثانية، وعليه، أطلب من السيد، من فضلك، استمعنا إليك السي الحلوطي.. وعليه، أطلب من السيد الرئيس في هاذ الفريق. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد حميد كوكسوس:**السيد الرئيس،****إلى أسمى لي السيد الرئيس.****السادة الوزراء،**

بالإضافة إلى ما جاء على لسان السادة الزملاء، كذلك بطبيعة الحال، نمشيو بتطبيق المادة 231 من النظام الداخلي، والمادة 106 من الدستور، ولكن كذلك من الضروري أن نطبق المادة 32 من النظام الداخلي، لأن هناك مكتب اللي نعقد البارح، وتم تحديد جدول أعمال ديال هاذ الجلسة، من الضروري احترام جدول الأعمال ديال هاذ الجلسة، لأن السيد الرئيس، إلى امشينا خارج جدول الأعمال الذي حدد البارحة من قبل المكتب غادي نكونوا خارقين المادة 32، وبالتالي خارقين النظام الداخلي، لماذا؟

لأن ليس من المفروض أن تتم قراءة الرسالة الآن أو تقديمها في هاذ الجلسة بالذات، ماشي من الضروري في هاذ الجلسة، وربما الجلسة المقبلة، لأن كاين المادة 32 اللي يضع مكتب مجلس المستشارين جدول أعماله، طبقاً لمقتضيات الفصل 82 من الدستور، وبالتالي لم يتم احترام جدول الأعمال ديال المكتب الذي حدد البارحة، هذه هي الإشكالية اللي مطروحة السيد الرئيس، ما يمكنش نطبقو 231 ونخرق المادة 32 من النظام الداخلي. وشكرا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:شكرا السيد الرئيس.

لم أكن أود أن أتدخل، لكن كثرت التدخلات، وأتم السيد الرئيس تتحملون مسؤولية هذه التدخلات، كل رؤساء الفرق المحترمين أجمعوا أن لا مجال لتلاوة الرسالة التي وجهت إليكم من طرف السيد رئيس الفريق الأصالة والمعاصرة.

أظن أنه بتوجيه رسالة إليكم فإنه يطبق مفعول الدستور، النص 106 من الدستور والنظام الداخلي لمجلسنا الموقر في مساءلته للحكومة.

بالرجوع إلى جدول أعمال جلستنا هاته، والتي تنص حرفا، وخصص مجلسنا الموقر حيزا وافيا وكافيا بتخصيص سؤال خاص بفاجعة الصويرة، وقرأتم الفاتحة ترجحا على شهداء هذه الفاجعة، كلنا، كل المجلس، كل البلاد فهي تستلطف الله سبحانه وتعالى لهذه النازلة والتي نتمنى أن لا تتكرر في بلادنا.

ولكن، السيد الرئيس، ما دام الموضوع سيناقش، وما دام معنا السيد وزير الداخلية، فلماذا جئتم بتلاوة الرسالة؟ فاسمح لي السيد الرئيس، فأتم الآن ترخصون لكل أسبوع ستجدوني إن شاء الله ممن يقدم ملتئم، وكل مرة غادي نديرو ملتئم لمساءلة الحكومة في الموضوع الذي ناقشه حالا.

إذن ما كنتم ولا يخفى عليكم وأتم مارستم، تبارك الله عليكم كرئيس فريق ودابا رئيس المجلس، فهذا خطأ لا نقبله وأتم تدفعون بالمجلس إلى نوع من اللا معقول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أنا كنتساءل معكم: هل من الضروري نزيدو نفتحو المجال لكلمات أخرى، رجاء راه المغاربة تيتفرجوا فيكم، وعندنا جلسة فيها جدول أعمال، ومعنا السادة أعضاء الحكومة المحترمين اللي مرتبطين بمواعيد والتزامات مضبوطة.

استمعنا لما فيه الكفاية أظن، أطلب وأناشدكم يعني ما استمعنا له فيه الكفاية، إلا اسمحتو لي تعطيوي لي نوضح، من فضلك السي تويزي.

غير باش نبدا نأكد للسيد الرئيس المحترم السي اللبار، تأكد بأنه إلى صيفطتي لرئاسة مجلس المستشارين ملتئم ديال مساءلة الحكومة سأقوم بنفس الشيء، غادي نجي، من الواجب نجي لهذه الجلسة.

نعم، السيد الرئيس، اسمع لي كيف ما استمعت لك، راه كاين شي حاجة اسميتها.. لا، من فضلك أنا استمعت لكم، ما تنقطع حتى شي واحد فيكم، وراه كنعرفوا راه كاينة شي حاجة اسميتها آداب الحوار، الإصغاء لبعضنا البعض، أنا استمعت إليكم دابا كنتلمس منكم تستمعوا لي.

أنا تنقول لكم ما كان من الممكن هاذ الموضوع ديال ملتئم المساءلة، ما كان من الممكن نديروه في جدول الأعمال اللي قال السي حميد، لأنه ما

الشفوية بغض النظر عن الخلاف الحاصل حول مدى اعتبار هذه الجلسة، جلسة عامة مخصصة يمكن أن يندرج في إطارها ملتئم المساءلة أم لا.

لكن بالإضافة إلى ما قاله الزملاء أو أنه لم يتم التنصيص لا في جدول الأعمال ولا في إطار ندوة الرؤساء ولا في إطار مكتب المجلس، بالإضافة إلى كل ذلك هذه الجلسة تتعقد بالأسبقية وتخصص للأستئلة الشفوية وأجوبة السادة أعضاء الحكومة. شكرا لكم.

السيد الرئيس:شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن.. سجلتكم السيد الرئيس، عندي السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة والسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:السيد الرئيس،حضرات السيدات والسادة،

مباشرة بعد الاجتماع ديال ندوة الرؤساء اللي حضرت فيها، التحتت باجتماع الفريق، فريق الأصالة والمعاصرة درس موضوع فاجعة الصويرة من كل الجوانب، واستقر قرار الفريق تطبيق الدستور لمساءلة الحكومة، خاصة وأن السيد رئيس الحكومة صرح علانية على أن الحكومة تتحمل المسؤولية فيما حدث، ابغينا السيد رئيس الحكومة.. أنا تنهضر على الحثيات.. ما قاطعتكش.

السيد الرئيس:

من فضلكم، من فضلكم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذن طالما أن السيد رئيس الحكومة يحمل حكومته المسؤولية، والدستور في الفصل 106 واضح فيما يتعلق بمسطرة ملتئم المساءلة ديال الحكومة، وكذلك المادة 231 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، هذه المادة أعتقد لا تقبل التأويل السياسي.

ما نحن بصدد نقاشه في هذه، نقاش المسطرة ديال طرح الملتئم من عدمه هو بتأويلات وخلفيات سياسية.

نحن ندعو إلى التطبيق الحرفي للدستور وللنظام الداخلي بدون خلفيات سياسية، وأن القضية التي نحن بصدها اليوم ديال فاجعة الصويرة و 15 مواطنة اللي فقدنا لا تحتمل المزايدة السياسية.

السيد الرئيس:

شكرا، واضح، أعطي الكلمة الآن للسيد الرئيس المحترم، تفضل السي اللبار.

231 التي قرأتها عليكم قبل قليل.

والآن يستأنف المجلس جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية برئاسة أخي الخليفة الأول للرئيس.
شكرا لكم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

نستكمل جلستنا و جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية حول فاجعة الصورة والتي يجمعها وحدة الموضوع، والبتدية مع سؤال الفريق الاستقلالي وموضوعه الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي أولاد بولعلام بمدينة الصويرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،

هل أتاكم حديث المطاحن وقصة تعاون تسمى حصاد الجماجم، صراخ تعالي من قلوب نساء سدت المسامع، صراخ فجر في صدري براكين صوت المدافع، بعد أن تهاوت أجساد منهكة مناضلة من أجل لقمة عيش ملوثة بالدم.

هذه الصورة التي أصبحت كليشيا معما على قنوات دولية، هذه هي الحقيقة، ولكن في الحقيقة من نافلة القول أن نتحدث بعد الإجراءات والتدابير التي اتخذها صاحب الجلالة.

ولكن لا بد من موقعنا كاستشاريين أن ندلو بدولنا، ليس من باب در الملح على الجراح، السيد الرئيس، ولا من باب توسيع مساحات الحزن ولا تطيظها ولا التطبيع مع الحزن ولكن من باب معالجة الظاهرة في حد ذاتها.

والفريق الاستقلالي يحمل المسؤولية كاملة للحكومة، ويقدم تعازيه لعائلات الضحايا، وهو يستحضر دوره، معلنا أنه سيتقدم بمقترح قانون ينظم عمليات الإحسان والتضامن والمساندة، ويدعو إلى جدية التفكير في خلق مؤسسة واحدة تحت رعاية الدولة تختص بهذه المبادرات وتضع إستراتيجية لها.

أجل نحن شعب يؤمن بالتضامن، نؤمن بالتآزر والمساندة الاجتماعية، بغية الحد من الهشاشة، فنحن نطمح للعيش الكريم.

ولكن هذه القيمة المجتمعية قد تتحول إلى كوارث إذا لم توطر بواسطة مؤسسة قائمة بذاتها، معروفة مصادر تمويلها وعقود برامجها وبوضوح أهدافها، يجب أن تكون بعيدة عن أي استئالة انتخائية، لأنه لا علاقة إطلاقا بين ما هو انتخابي وسياسي وتقاليدي وجموعي، والتضامن، لا علاقة بين هذه

جاناش في الوقية اللي كان مكتب مجلس المستشارين منعقد، ولو أن هاذ الملمس جانا.. أنا نكمل، السيد الرئيس، أنا تهضر دابا، غادي نعطيك كلمة من فضلك.

هذا ملمس موجه بمقتضى الدستور والنظام الداخلي لرئيس مجلس المستشارين، وحيث أن هاذ الملمس جانا اليوم بعد انتهاء الاجتماع ديال ندوة الرؤساء اللي ما احضرت لهاش، السيد الرئيس، لأن لو كان جانا في الاجتماع نقولها لإخواني الرؤساء، ما تخيبو والو.

وحيث أن هاذ الملمس موجه للرئيس، كما ينص على ذلك الدستور والنظام الداخلي، وحيث أن هاذ الملمس جاني بعد انتهاء جدول الأعمال ديال ندوة الرؤساء، من الواجب نحضر معكم هنا، بعد أن استأذنت ونسقت مع أخي الخليفة الأول للرئيس، باش نحجي نسهر على احترام المادة 232، اللي كتنقول بصرح العبارة: طبقا لأحكام الفصل 106 من الدستور يتم إيداع ملمس مساءلة الحكومة بتسليم مستند خاص به إلى رئيس المجلس، ماشي رئيس الجلسة، إلى رئيس المجلس في جلسة عامة، يسمى هذا المستند ملمس مساءلة الحكومة.

يجب.. وغير اسمعني، السيد الرئيس، راه قلت لك لو كان صبرت علي غير (seconde)، اصبرت عليا غير (seconde) ما كناش غادي نضيعو تقريبا 20 دقيقة، راه أنا جاي لداك الشئ اللي كتنقول.

باش نقول أطلب من رئيس الفريق اللي قدم هاذ المستند، يسلم أمام أظاركم جميعا، طبقا لمقتضيات المادة 232، باش تنوركم، لأنه هذا تمرين جديد باش تنورو بعضياتنا فقط، هذا تمرين راه فيه حتى اشوية دالبيداغوجية الإخوان. أنا حسب المعلومات ديالي، لم يسبق في ظل الدستور الجديد في هذا المجلس الموقر، أن قدم هذا الملمس باش نديرو هاذ التمرين البيداغوجي لبعضياتنا ما فيها باس.

القضية ما فيهاش مؤامرة مكشوفة، السيد الرئيس، الله يهديك، انت زعما راه راجل معقول، ولن تنزعزع قناعتي بسبب ما قلته.

لذلك، باش نختصرو، كطلب من الفريق المحترم يسلم للرئاسة مستند المساءلة ولأئحة الموقعين، وبعدها غادي نتأكد من هاذ اللائحة مع السيد الأمين وغادي نصرف إلى كنت، السيد الرئيس، ثقيل الظل عليك.

تفضل.. طيب وقد استلمت من الفريق المعني المستند، أعطوني غير بضعة ثوان تتأكد النصاب واش كين أو لا، لا، حرصا من.. أنا غير ابغيت تتأكد.

طيب، بعد إطلاع الرئاسة على لائحة الموقعين، والتأكد من توقيع 24 عضوا بالمجلس على المستند، أي ما يعادل خمس أعضاء المجلس التي يشترطها الفصل 106 من الدستور، أطلب نشر الملمس وأسما الموقعين عليه في محضر الجلسة تطبيقا للنظام الداخلي.

وسيقوم مكتب المجلس باتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بعقد جلسة التصويت على الملمس، طبقا لمقتضيات الفصل 106 من الدستور والمادة

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

عرفت جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة يوم الأحد المنصرم مأساة اجتماعية حقيقية، إذ خلف تدافع العديد من النساء للحصول على مساعدات غذائية 15 وفاة إضافة إلى 5 حالات إصابتهن خطيرة. على هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المتخذة إزاء هذا الحدث المؤسف؟ ما هي إستراتيجية الحكومة في مجال ضبط وتقنين العمل الخيري لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث المأساوية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع، موضوعه دائما فاجعة قرية بولعلام، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

سؤالا، السيد الرئيس، بداية غادي تقدم التعازي باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لعائلات الضحايا، ثم بعد ذلك أسأل الحكومة أو الوزير اللي معنا على أشنو هي التدابير الحكومية اللي غادي يتخذها من أجل التحقيق في الفاجعة، ثم بعد ذلك التدابير اللي غادي نجعلنا نتفادوا أمثال هذه المآسي الاجتماعية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السؤال الخامس دائما في وحدة الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالا يتعلق كذلك بفاجعة الصويرة المؤلمة، وبعد تقديم واجب العزاء لأسر الضحايا وذويهم، سؤالا يتعلق بالأسباب المباشرة وكذلك الأسباب الحقيقية والعميقة التي أدت إلى هذا الحادث المؤلم، والإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها تفاعلا مع هذا الحادث وهذه النازلة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الأشياء في ظل تماهي الحدود بين كل هذه العتبات، فإننا نسقط في الارتشاء السياسي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نحن نؤمن بالتطوع ولكن نقول للتطوع قوانين، ونقول كذلك أصابعنا متجهة نحو الحكومة، ولكن لن نجزم لأننا نحترم الاختصاصات، وسنقبل بنتائج التحقيقات الجارية التي ستلزمنا جميعا، وربط المسؤولية بالمحاسبة بات طريقه معبدا بالمغرب بعد الإجراءات التي اتخذها صاحب الجلالة مؤخرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى التوقيت السيدة المستشارة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في بداية السؤال ديال الفريق الاشتراكي لا أملك، السيد الرئيس، إلا تقديم العزاء لعائلات ضحايا الحادث المأساوي، متمنيا من الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الموتى بالرحمة والمغفرة وبالشفاء العاجل للضحايا، ولا أملك إلا القول "إنا لله وإنا إليه راجعون".

السؤال دالفريق، السيد الوزير المحترم، هو أن ساكنة الجماعة الترابية لبولعلام إقليم الصويرة عاشت ومعها الشعب المغربي فاجعة أحداث الازدحام الذي أدى إلى موت العشرات من النساء إثر عملية توزيع مواد غذائية على المحتاجين.

نسألكم، السيد وزير الداخلية المحترم، عمن يتحمل مسؤولية هاته الفاجعة؟ وهل أن الأوان لوضع سياسة حكومية ناجعة للقضاء على الفقر والهشاشة في قرى وكذلك هوامش مدن المملكة المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

هاذ النساء تعرضوا لواحد النوع ديال التدافع بيناتهم مما جعل أنهم يطيحوا في الأرض ووقع واحد النوع ديال التدافع، كنعرفوا حيث تيكون التدافع بين هاذ الشئ تعيشوه في مباريات كرة القدم، إلى آخره، حيث تيكون واحد النوع التدافع اللي تنسميوه.. ، كيصعب الأمر وكيصعب علينا الإيقاذ يكون بسهولة.

تم التدخل في الحين، تم التدخل في الحين وتم نقل الضحايا بسرعة، للمستوصف القريب، ومن تم للمستشفى، مع الأسف تم الوفاة ديال 15 ديال النساء، كيف قلت في الأول، وتم تقديم الإسعافات الضرورية والأولية لـ 7 ديال الضحايا آخرين، واللي الحمد لله الحالة دياهم الآن مستقرة.

وفورا تم الإعلام بهاذ الحادث، تدخل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعطى الأوامر ديالو من أجل باش يتخذوا كافة الإجراءات اللازمة من أجل تقديم الدعم والمساعدة الضرورية لهاذ العائلات، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، في الحين تم فتح تحقيق قضائي تحت إشراف النيابة العامة، وتم أيضا فتح تحقيق إداري من طرف وزارة الداخلية، تتقوم به الآن المفتشية العامة للإدارة الترابية، والتحقيقات مازال غادية، وغادي توصل إن شاء الله للنتائج ديالها، وبالنتائج ديالها غادي يتم التبليغ ديالها للرأي العام.

في نفس الإطار، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التعليمات ديالو للحكومة باش أنها تبدأ العمل ديالها على القضية ديال الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات.

وفي هاذ الباب، اللي ابغيت نقولو، بأن اليوم الإحسان العمومي تياطروا قانون ديال 71، وما كاينش شي قانون تياطر توزيع المساعدات، كاينين دورية اللي تتأطرو بصفة يعني يمكن نقولو ماشي دقيقة 100%، ومع التغيرات اللي كتوقع في المجتمع المغربي خاص يواكبو واحد النوع ديال القوانين اللي كتواكب التطور ديال المجتمع.

وفي نفس الوقت، ما خصناش نساو بأن المجتمع المغربي معروف بهاذ الخصلة ديال التضامن والتعاون، يعني إلى جينا اليوم أننا نأطرو هاذ العملية خاصها التأطير ديالها في واحد الجهة، وفي نفس الجهة ما خصناش نضيعو هاذ التكافل اللي كيمتاز به المجتمع ديالنا، واللي هو ماشي ولد اليوم، لكن تيجي يعني من قديم الزمان في بلادنا، التضامن كان وغادي يبقى واحد النوع ديال الخصلة كيمتاز بها الشعب المغربي.

وفي هاذ الإطار نيت، هاذ الصباح نيت، وقع واحد الإجتاع اللي حضروا لو مجموعة ديال الوزراء، السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التضامن، وزارة العلاقات مع البرلمان اللي كتشرف على الجمعيات، والأمين العام للحكومة، الهدف ديال هاذ الاجتماع اللي وقع هاذ الصباح، أنه غنبدوا في العمل من أجل تأطير هاذ العمل الإحساني، والإحسان العمومي، وتوزيع المساعدات.

الكلمة في السؤال السادس لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

غير للتوضيح السيد الرئيس، هي راه جماعة سيدي بولعلام، أنا سمعت دابا ثلاثة ديال الأسماء لهاذ الجماعة، جماعة سيدي بولعلام.

السيد الوزير المحترم،

على إثر الفاجعة الصادمة التي وقعت يوم الأحد الماضي بجماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة، والمتمثلة في وفاة 15 امرأة بسبب التدافع الشديد خلال عملية توزيع مساعدات غذائية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نحمل الحكومة المسؤولية الكاملة لهذه المأساة، ونسألها في الوقت نفسه عن استمرار صمتها غير المبرر أمام الفوضى والتسبب التي تعرفها عملية توزيع المساعدات الخيرية وغياب التدابير الضبطية والتأطيرية لهذا المجال؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد وزير الداخلية المحترم للإجابة على الأسئلة المتعلقة دائما في إطار وحدة الموضوع، ابغيتو المنصة السيد الوزير، ابغيتو تجاوبوا من مكانكم، اللي ابغيتو.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، اسمحو لي أنني باش نتقدم باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء الحكومة بأحر التعازي لأسر الضحايا، سانلا من الله عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته.

الحادث اللي وقع صباح يوم الأحد، اللي وقع في جماعة سيدي بولعلام التابعة لدائرة الحنشان، وقع الحادث تقريبا مع الساعة العاشرة صباحا في إطار واحد العمل ديال توزيع المساعدات اللي قامت به واحد الجمعية محلية، واللي كانت عندها عادة كتقوم بهاذ العملية فهاذ السنين الأخيرة فهاذ الفترة من السنة.

الفرق اللي وقع بين هاذ السنة والسنوات الفارطة اللي ما كانش وقع فيهم شي إشكال، هو أن هاذ السنة العدد ديال الساكنة اللي جات تاخذ مساعدة كان كبير بزاف مقارنة مع السنوات الفارطة، وجا فواحد الوقت يعني محدد، ووقع واحد النوع من التدافع، اللي مع الأسف الشديد أن كاين ضحايا 15 النساء تغمدهم الله برحمته، و7 ديال الجرحى.

ثانيا، احنا في الفريق الاشتراكي، السيد وزير الداخلية، نتساءل عن حجم الأموال التي تغدق لا في الجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، ولا في جهة تافيلالت - درعة، ولا في الدار البيضاء ولا في بني ملال، أين هي مصدر هذه الأموال؟ خاصة القانون ديال 71 راه كيمع .. السيد وزير الداخلية. أنا إلى ابغيت ندير الاككتاب ديال الفلوس خصني الرخصة من الأمانة العامة للحكومة، إذن هاذ الناس اللي كيجيبوا هاذ الفلوس، من أين لهم هذا؟ بأية طريقة يتم استصدار...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد المستشار، شكرا.
الكلمة للفريق الحركي في حدود دقيقتين و24 ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم، السيد الوزير، إذ نجد تعازينا الحارة لأسر الضحايا في هذا الحادث الأليم، فإننا في الفريق الحركي، ندعو إلى ما يلي:
أولا، الدعوة بشكل مستعجل إلى تشكيل لجنة استطلاعية من طرف اللجنة الدائمة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، للوقوف على ملاحظات الحادث؛

ثانيا، الدعوة لاجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بحضور السيدة الوزيرة المعنية بالقطاع قصد التداول في هذه الفاجعة وتقييم برامج الوزارة والمؤسسات التابعة لها؛

ثالثا، تخصيص جلسة للمساءلة الشهرية لرئيس الحكومة، لموضوع تقييم البرنامج الحكومي في المجال الاجتماعي، وفي صدارتها البرنامج الموجه للحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية.

السيد الوزير،

جاء في الجواب ديا لكم بأن واحد العدد ديال الوافدين من النساء اللي جاو باش ياخذوا هذه الإغانة كين اللي ضرب 30 كلم وكين اللي ضرب 40 كلم على رجولو، واللي في اخبارنا هو بأنه كين واحد العدد ديال النساء اللي باتوا في العراء، هاذ الشي كوا اعلاش جاو؟ ما جاوش على نزهة، راه جاو باش ياخذو ذيك لقمة العيش لوليداتهم.

زيادة على هاذ الكثرة ديال هاذ النساء، السيد الوزير، راه كان في هاذ الوقتة اللي احنا في أواخر شهر 11 راه كان شهر 10 وشهر 11 صبات فيه الشتا، هاذ النساء كانوا كيعملوا في الحقول مع الفلاحة، شي تتكربل، شي تتنقي، كانوا.. دابا راه ما كاينيش، واحد العدد ديال النساء اللي جاو من إقليم آسفي، لأنه هاذ الشي كان نادينا به، السيد الوزير، عدة مرات، واحد العدد ديال المعامل اللي كانت تتخدم 40 ألف حتى ل 50 ألف ديال النساء، اللي كانوا كيمشيو ينقلوهم بالكاميونات لهادوك المعامل باش يجيبو

بلدنا اليوم محتاجة لإطار قانوني كينظم هاذ العمل، الإطار اللي كيفسح المجال أمام جمعيات وأمام الأشخاص أنهم يقوموا بهاذ العمل، وفي نفس الإطار يجمي الطريقة ديال التوزيع والطريقة ديال جمع المال، لان ما يمكنش نخليوه مفتوح، وما خصناش نمنعوه، لأنه حتى واحدة ماشي في مصلحة بلادنا، خص يتأطر بصفة واضحة وفي نفس الوقت يساعد الناس اللي باغيين يقوموا بهاذ العمل.

وفي الأخير، اللي ابغيت نقول بأن التحقيقات اللي غادية وهي اللي غتثبت المسؤولية، أي واحد كانت وإذا كانت المسؤولية مباشرة وغير مباشرة ديال جميع المتدخلين، واللي غادي يتم الإعلان عليها في وقتها إن شاء الله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونبدأ بالتعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاشتراكي، بحكم أن الفريق الاستقلالي استنفذ وقته.
الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، في حدود دقيقة و45 ثانية.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعت إليكم بإمعان، وقلتم بأن هناك غياب ديال التأطير القانوني، هذا صحيح، ونعرفه، ولكن الغياب في الإطار القانوني لا يمنع الحكومة بصفة عامة من استعمال آليات موجودة لا في القانون ديال 71 ولا عبر التنسيق بين مؤسسات ديال الدولة للتصدي لمثل هذه الظاهرة، لأن صفر مخاطر ما موجدش ومتفقين عليها، ولكن بالنسبة للحكومة التي تدبر الشأن العام للمغاربة بإمكانها أن تستحضر ما لا يحمد عقباه، وباش تنقص المسألة ديال المخاطر، حيث هذه فاجعة تشوه صورة البلد، 15 امرأة و6 كما جاء على لسانكم في حالة حرجة أو سبعة.

السيد الوزير،

المسألة ديال الإحسان العمومي، احنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كنا دائما سباقين إلى إعطاء المسألة الاجتماعية أهمية قصوى، ولكن احنا بغينا الإحسان العمومي يبقى بيد الدولة، بيد الدولة، السيد وزير الداخلية، ولو في غياب الإطار القانوني، احنا ابغينا المحسنين نحن معهم، الإحسان هو المفهوم النبيل، لكن الإحسان العمومي اعطيوه للخيريات، راه كايينة وزارة التعاون الوطني، بأي حق تجي جمعية أو جمعيات أو جهات كتخدم أجنداث في محطات مستقبلية، محطات انتخابية، ودائما ننبه سواء لما كنا في الأغلبية أو المعارضة أو اليوم احنا في الأغلبية ننبه إلى المخاطر ديال استغلال الإحسان العمومي لخدمة أجنداث.

خاص يكون الدعم المباشر، ما شفافا هاذ الدعم المباشر، ما عندناش إحصائيات باش 1500 امرأة تطالب بذاك الخنشة ديال الدقيق، هذا مؤشر خطير وخطير جدا.

بالنسبة كذلك لهاذ التضامن، خاصو يكون تضامن مؤسسي حتى على مستوى المجتمع المدني، خاص الوحدة المؤسساتية للدعم وللتضامن، كين كذلك إعادة النظر في هذه الجوانب القانونية اللي ابغينا نقولو وكين كذلك الدفع بالاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار مؤسسي على قاعدة مقاربة حقوقية، طبعاً باش يستفدوا منها كلها كل الفئات ديال المغاربة وخاصة الفئة الهشة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم هذه جلسة عامة يشاهدها المغاربة وقلوبهم يعتمرها الأمل بفعل هذا الحادث المؤسف والمؤلم.

اليوم، ابغينا نتكلمو كلام ديال الصراحة، أنا لا أريد باسم فريق العدالة أن تتحول مثل هذه الجلسات اللي تديرها في وقت ما يتوقع شي حادث مؤلم كوسيلة للتنفيس وكنتكلمو وتمشيو، هذه الجلسة ينبغي أن يكون لها ما بعدها، وينبغي أن نستخلص الدروس جميعا مما وقع.

السيد الوزير، أوجه من خلالكم الكلام إلى الحكومة.

السيد الوزير، ما وقع يسائلنا جميعا أولا بخصوص، كما ورد في مداخلة قبلي، نجاعة السياسات العمومية المعتمدة في بلادنا، وهنا غنشير لكلام جلالة الملك بخصوص الاختلالات التي تشوب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إحدى خطبه الأخيرة، كنتساءلو ماذا قمنا لكي نقوم هذه الاختلالات؟ أشنو اللي قمنا به؟ كنتنظرو الكوارث، كنتنظرو الفواجع من مثل هذه الفاجعة، مع الأسف الشديد.

السيد الوزير، ومن خلالكم أوجه الكلام كذلك إلى الحكومة، هذه النازلة تسائل فعلا النموذج التنموي ديالنا كذلك، جميل أن تقوم بإحصاء ثروة المغرب، ونقولو عندنا اشتغال ديال المليارات ديال الدراهم، ولكن الأجل من ذلك واللي هو واجب الوقت هو أن نحرص على اتخاذ إجراءات شجاعة ومستعجلة من أجل إيجاد الصيغة المناسبة لتوزيع ثروات المغرب لكي تصل إلى هذه الفئات الهشة والمحرومة، وما نقاوش نشوفو هاذ المشاهد ديال الآلاف ديال الناس واقفين في طوابير مذلة من أجل الحصول على مساعدات لا تتجاوز قيمتها بضعة دراهم.

دوك النساء يخدموا، راه ما بقاوش لقاو فين يخدموا، لا الصورة ولا... راه هذه المناطق ما نجوش غير على الصورة، راه كين الهشاشة بامتياز السيد الوزير، شيشاوة ولا احمر ولا الصورة راه ما كينش معامل اللي فين يتلاهي هاذ الناس.

ولهذا، السيد الوزير، نتطلبو منكم ما دام سيدنا كينادي بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية راه ما واصلاش لهاذ الناس، ابغيناكم توصلوا لهاذ الناس وهاذ العيالات بالخصوص لأن كين جمعيات كيتستفدوا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولكن واحد العدد ديال الأرامل وديال النساء.. في البار راه ما كنتستفدش من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلني السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

هذه مأساة يندي لها الجبين، 1500 امرأة من مجموع الساكنة اللي هو 8000، ابغيتكم تشوفوا النسبة المئوية، يعني هذا كيدل على أن.. وجا هاذ الشي في بعض التقارير ثلث المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر.

صحيح أن هنالك لجنة اللي غادي تقوم بالتقصي.. إلى آخره، هذه مسألة اللي هي محبذة باش نعرفو نوقفو على المسؤوليات في التنظيم، كذلك في التوزيع ديال مثل هذه الإعانات لكن المسؤولية احنا في نظرننا في الاتحاد المغربي للشغل هي مسؤولية سياسية، هي مسؤولية ديال الحكومات المتعاقبة التي فشلت في محاربة الفقر أو على الأقل في التقليل من الحدة ديالو، هي مسؤولية في السياسات العمومية اللي ما عندهاش أثر على العيش اليومي ديال فئات عريضة من الشعب المغربي، هي مسؤولية ديال السياسات العمومية والنموذج التنموي اللي كيجلي باقي عندنا احنا المغرب النافع والمغرب غير النافع.

الحادثة ديال سيدي بولعلام ما هي إلا الشجرة التي تخفي الغابة، هي غيض من فيض، وأن هاذ الشي غادي يزيد حدة إذا بقي الجفاف، اللي كنتالو به، السيد الوزير، هو أولا إعادة النظر في النموذج التنموي كولو ديال المغرب، خاصنا هاذ السياسات العمومية تقيم، وخاصنا يكون عندها آثار على الساكنة ديال المغرب، خاصنا العدالة الاجتماعية.

كيخصنا كذلك هاذ الشي ما يلغيش التضامن، المجتمع المدني عندو الحق يتضامن، واحنا المغاربة عندنا التضامن شجاعة من الشيم معروفين بها المغاربة، لكن هذا التضامن خاص تضامن مؤسسي، عندنا صندوق ديال التكافل الاجتماعي، عندنا الصندوق ديال تأهيل العالم القروي، فين هما هادوك الفلوس اللي فيه، تحيدات (la caisse de compensation) اللي كان عندها واحد الدور مهم في واحد العدد ديال المنتوجات، الآن كان

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بداية فيما يخص الإحسان العمومي، كيف قلت كاين فراغ قانوني، النص اللي كينظم الإحسان العمومي نص قانوني كيرجع لعام 1971، المرسوم التطبيقي ديالو في 2005، وتوزيع المساعدات ما كاينش نهائيا، كاينة دورية لوزارة الداخلية هي اللي كنتنظمو، واللي ما كنتسايرش الوقت الآن. غير واحد المعلومة، بأن الإحسان العمومي كيتطلب من الأمانة العامة للحكومة للجمعيات اللي ما كيتفروش على صبغة المنفعة العامة، أما اللي عندو صبغة المنفعة العامة راه ما كيتحتاجش يطلب رخصة من الأمانة العامة للحكومة.

الإشكال اللي كيتطرح اليوم فهاذ الشق هذا، فيما يخص الشق.. ما يمكنش التعاون بين الأشخاص والمعاونة ديال الجمعيات، راه كيف قلت في الأول، راه داخل في الصلب ديال الشخصية المغربية، داخل في صلب التقليد ديالنا، ما يمكنش نجي اليوم ونخيدو ونقولو أودي راه غادي نديرو شي مؤسسة اللي غنتكلف بالتعاون، كاينة مؤسسة التعاون الوطني اللي كنتقوم بالدور ديالها، ما يمكنش نجيو اليوم نديرو وحدة اخرى اللي غادي تقوم بهاذ النوع ديال المعاونة لأن غادي نخرمو المجتمع من واحد المتدخل اللي هو مهم اللي هما الجمعيات.

كاين جمعيات اللي عندهم مؤطرين ويخدموا بطريقة جدية، بطبيعة الحال ما كيمتعش كاين بعض الجمعيات مع الأسف اللي ما عندهمش هاذ الخاصية، لكن ما خاصناش نجمعو كل شي في إطار واحد.

كاين جمعيات ومؤسسات اللي كنتقوم بالخدمة على الوجه الكامل، إذن ما يمكنش نجيو اليوم نقولو.. كاين بعض الدول صندوق الزكاة، إلى آخره، بلادنا التعاون كان فيها ديماء (pluriel) متعدد، وخاصو يبقو متعدد.

فيما يخص فسؤال آخر، العدد ديال النساء اللي كانوا تما بالنسبة لعدد الساكنة ديال جماعة سيدي بولعلام اللي تبلغ 8000، هذه الجمعية حين دارت الإعلان ديالها، دارت الإعلان لمدة أيام، وممكن أسابيع من قبل تعلن أنها غادي تقدم مساعدات وأعطت واحد الرقم اللي هو مهم ديال تقريبا أكثر من 10 آلاف قفة، واللي كان خاصها تدار على 3 أيام، هكذا كانت تدار حتى في السنوات الفارطة.

مع الأسف الإعلام بهذه المساعدات جعلت أن الناس تحي من جميع المناطق واجتمعت تما، يعني حين تنضرو على.. ما واصلاش رقم 5000، لكن الرقم كان كبير، راه جاين من كل صوب وحذب، اللي كيسمع مساعدة راه جا، اللي محتاجها واللي ما محتاجهاش، راه كنعرفو المجتمع ديالنا كيداير.

السيد الوزير، نحن اليوم أمام محطة مفصلية تسائلنا جميعا من أجل اتخاذ الإجراءات الشجاعة، والإجراءات الشجاعة ينبغي أن تتجاوز العقليات العتيقة، احنا ما تنفهموش كيفاش أنه لحد الآن لم يصدر بلاغ عن الوكيل العام فيما يتعلق بفتح التحقيق في هذه النازلة، وقامت وزارة الداخلية نيابة عنه من خلال بلاغها اللي قبلنا على النسخة ديالو الأصلية وما لقيناهاش، لقينا فقط عبر قضاة لوكالة المغرب العربي للأنباء، وكأن وزارة الداخلية أصبحت ناطقة باسم النيابة العامة، خاصنا المعقول إلى ابغينا نتعاملو مع مثل هذه الملفات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الحقيقة أنا عندي هنا بزاف ديال الأوراق، ولكن أنا غادي نتجاوز هاذ الأوراق وغادي نهضر، لأن أنا في الحقيقة عشت هاذ الفاجعة وكنت قريب منها وكنت حاضر، ما كنتش حاضر في الوقوع ديال الفاجعة ولكن ما بعد، ونصح للأخت، السيدة الرئيسة، أكثر من 5000 امرأة، السيدة الرئيسة، اللي كاينة أكثر من 5000، 1500 باينة الليلة ديال السبت، ما يفوق 2200 امرأة باينة الليلة ديال السبت فهاذ المكان في العراء.

وهنا السؤال اللي تيطرح نفسو، السيد الوزير، اللي عاش في الحقيقة هاذ المسألة، السؤال اللي تيطرح نفسو أشنو هو السبب الحقيقي اللي غادي يخلي هاذ المئات ديال النساء يقطعوا مسافات ديال 80 و60 و100 كيلومتر باش يشدوا قفة فيها 150 درهم وفي أقصى تقدير 200 درهم؟ أشنو هو السبب الحقيقي اللي غادي يخلي المئات ديال النساء تبات في العراء الليلة كاملة ديال السبت، وكنعرفو البرودة ديال الطقس فهاذ الوقت من السنة، تبات في العراء باش تشد قفة بـ 200 درهم في أقصى تقدير ديالها، نعرفو السبب الحقيقي اللي غادي يخلي مئات ديال النساء يقطعوا مسافات ديال 40 و30 و20 كيلومتر على رجلهم وخارجين من ديورهم مع 3 الليل و2 دالليل باش يشدوا هاذ القفة هاذي، راه هاذ الحقيقة أنا ذاك الشي حضرت له، لا إله إلا الله، لا إله إلا الله.

ونزيد، السيد الوزير، راه الوقت، ما اعرفتش أنا هاذ الوقت.

السيد الوزير، الحكومة أنا اللي غادي نأكد لكم أنها كانت مقصرة قبل ما توقع هاذ الكارثة، وزادت قصرت من بعد وقوع هاذ الكارثة، لأن حتى مسؤول حكومي فيكم ما جاش يشوف غير هاذوك الناس، وخا غير يطل عليهم، لا للموقع ديال الحادثة ولا للمستشفيات ولا للعزاء اللي كان، ما عدا سيدنا الله ينصرو اللي تكلف بهاذ الشي، وعاش الملك.

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير، اسمح لي، وحدة الموضوع، أعذر. إذن، السؤال الثاني في نفس الموضوع، محوره ارتفاع نسبة الجريمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلوا الأستاذ القيوم ديانا.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.
اسمح لي السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

بدورنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نقدمو التعازي ديانا كذلك للأسر ديال الضحايا ديال الفاجعة ديال إقليم الصويرة، ونترحمو على الأرواح ديال اللي امشاو ضحية ديال هاذ الفاجعة هادي.

سؤالي، السيد الوزير، كثير من الأوساط والصحف تتكلم على تنامي الجريمة في بلادنا، فما هو واقع الحال في هاذ المجال، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث دائما في موضوع الوضعية الأمنية بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المهدي عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد أضحت الوضعية الأمنية ببلادنا محل قلق وشك كبيرين، فالجريمة بمختلف أشكالها وأصنافها استفحلت بمختلف المدن والقرى، مما ولد الشعور لدى العائلات المغربية في انعدام الأمن وانفلاته.

على هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير، كما يلي: ما هي إستراتيجية الحكومة في مجال ترسيخ الأمن ببلادنا بمختلف أشكاله؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار السؤال الرابع في وحدة الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

بطبيعة الحال راه كاملين كنعرفو هاذ القضية، أن المساعدات.. يعني الإعلان بهذه المساعدات جعل بأن الناس جاو بزاف وجاو من مناطق متعددة وراك عارفين ذيك المنطقة كيداية، كيف كيكون هاذ النوع ديال.. كيتعطو هاذ المساعدات.

استخلاص الدروس هادي ما فيباش شك، بأن فاجعة ابحال هادي ما يمكنش دوز وقر مرور الكرام. وفي هذا الصدد، احنا اليوم خدامين على هاذ القضية ديال وضع الإطار القانون لتأطير هاذ الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات اللي بلادنا محتاجة لو اليوم، لأن التطور اللي وقع في وسائل التواصل، جعل بأن الناس كتطلب الإحسان العمومي عبر الفاييسوك، عبر.. يعني خص هاذ الشيء كامل يتأطر اليوم باش ما نبقاوش غادين في جميع الاتجاهات، يتأطر مزيان.

من ناحية أخرى، تقديم مساعدات للعائلات، هذا مشروع اللي كان وباقي، غير اليوم في وزارة الداخلية خدامين على السجل الوطني للسكان والرقم الوطني الموحد، هاذ السجل الوطني للسكان والرقم الوطني الموحد آلية من الآليات المهمة اللي غتسمح لبلادنا حين يتوفر عليها أن المساعدات تمشي في حين خصها تمشي.

احذينا واحد المثل ديال بلد اللي قام به هو الهند، اللي قدرنا أنهم يديروا هاذ السجل الوطني ويجدوا هاذ الرقم الوطني الموحد اللي كيسمح لهم أن المساعدات ما تمشيش في أي إطار، ويتم تجميع المساعدات، "راميد".. إلى آخره، باش الفئة المستهدفة يمكن أنها تستفد، وتكون الوحيدة اللي تستفد، باش ما يمسيوش العمل والجهود تمشي وتفرق في جميع الاتجاهات، إن شاء الله احنا خدامين عليه، وفي القريب العاجل إن شاء الله غادي يكون موجود، واللي غيسمح لنا بأن هاذ المساعدات تكون في يد أمينة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل دائما في إطار الأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية، وفي موضوع الأمن والجريمة، والتي يجمعها كذلك وحدة الموضوع، والبداية مع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه تنامي الجريمة ببلادنا، الكلمة لكم السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

ماذا تعدون للحد من نسبة الجريمة؟

الأمنية ببلادنا، حيث أود اغتنام هذه المناسبة لإحاطتكم علما ومن خلالكم الرأي العام الوطني، بحقيقة الوضع الأمني وبمختلف المعطيات المرتبطة بذلك.

أتفهم كوزير للداخلية هواجس السادة البرلمانيين بشأن بعض الظواهر الأمنية المحدودة التي تظهر بين الفينة والأخرى بالشارع العام، لأسباب اجتماعية أو غيرها، لكن هل هذا يدفعنا لتبني نظرة متشائمة حول الوضعية الأمنية ببلادنا؟ هل الوضع الحالي يدعو للقلق بشكل يستدعي تغيير نمط اشتغالنا ومقاربتنا الأمنية؟

الجواب نجده قطعا في العديد من المؤشرات والمكتسبات الإيجابية التي سننتقل إليها بالتفصيل، لكن قبل ذلك سنجد الجواب في طبيعة انشغالنا الحالية كمواسم حكومية وتشريعية وأحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

لو كانت وضعيتنا الأمنية هشّة، هل ستكون أولوية النقاش العمومي منصبه حول نموذجنا التنموي وكيفية تقويته وتعزيزه بما يجعله متاهيا مع تطورات وانتظارات المواطنين؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السعي إلى تحقيق أقصى درجات الأمن والأمان، يشكل أولا وقبل كل شيء الدور الأساسي والجوهرى لأي دولة، وبه تقاس مدى قوتها ومدى قدرتها على حماية مواطنيها، لذا فإن تعزيز الوضعية الأمنية بشكل موضوعي، توجيهات سامية متواصلة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يحرص كل الحرص على أن تبقى المملكة المغربية في صدارة الدول الآمنة والمستقرة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فإن الحكومة تضع دعم القدرات الأمنية وتمكينها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة في صلب برنامجها، بحيث لا تدخر أي جهد من أجل تحقيق ذلك وفق الإمكانيات والموارد المتاحة، ويكفي الرجوع إلى البرنامج الحكومي المصادق عليه في هذه المؤسسة الموقرة في أبريل 2017 لتتأكد من وضوح رؤية الحكومة وتصورها لبلوغ الأهداف المتوخاة.

وعلى هذا الأساس، فإن وزارة الداخلية والمصالح الأمنية تجعل من هذا الموضوع في طليعة محامها من خلال اعتماد إستراتيجية أمنية محكمة وخطوط عمل متعددة الأبعاد، يتم تحيينها باستمرار لجعلها قادرة على التكيف مع متطلبات الواقع ومع مستويات تطور الجريمة، فضلا عن التغيرات التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية بالشكل المطلوب، تم إرساء العديد من الآليات التنسيقية التي تضمن الفعالية في أداء المنظومة الأمنية، من بينها اللجان الإقليمية للأمن، التي تجتمع أسبوعيا وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بتأطير من الولاة والعمال ومثلي مختلف المصالح الأمنية على صعيد كل عمالة

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

قبل طرح السؤال، لا بد أن تتأسف في فريق التجمع الوطني للأحرار، للحادثة المأساوي الذي ذهبت ضحيته 15 مواطنة مغربية، من المغرب العميق، في جماعة سيدي بولعلام.

وبهذه المناسبة، وباسم فريقنا، أعزي أسر الضحايا وأقول لهم أعظم الله أجرهم وأحسن عزائمهم وغفر لموتاهم، منوهين في هذا الإطار بالتدخل العاجل لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أعطى تعليماته الصارمة للتكفل بالضحايا وبعائلاتهم الصغيرة، حيث طلب فتح تحقيق دقيق ومععمق لهذا الحادث المفجع، حيث تفاعلنا في حزب التجمع الوطني للأحرار معه بسرعة من خلال البلاغ الصادر عن الحزب الذي أكدنا فيه على ضرورة تبني توجيهات جلالته الملك في هذا الإطار، والهادفة إلى ضرورة تأطير العمل الإحساني وحسن تنظيمه حتى لا تقع مثل هذه الحوادث المؤلمة.

السيد الوزير المحترم،

تميزت بلادنا والله الحمد، بالأمن والاستقرار على مدى عقود، حيث أصبحنا والله الحمد متميزين على مستوى دول العالم في محاربة الظاهرة الإرهابية والجريمة، الشيء الذي يشهد به العالم، بل أكثر من ذلك كان الأمن والاستقرار أحد عناصر قوتنا بين مختلف الأمم والشعوب.

السيد الوزير المحترم،

وإذ ننوه بعمل رجال الأمن الوطني ومختلف الأجهزة الأمنية ومقاربتها الإستباقية في محاصرة ومحاربة مختلف الخلايا الإرهابية ذات البعد الدولي، إلا أن الجريمة مع الأسف تكاثرت في الآونة الأخيرة، الشيء الذي يسبب لمنظومتنا الأمنية.

السيد الوزير المحترم،

استشرت الجريمة داخل المجتمع بشكل غير مسبوق، فما هي إذن الإجراءات التي ستقومون بها لمحاصرة الجريمة داخل المجتمع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في حدود 12 دقيقة للإجابة على الأسئلة الأربعة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذه الأسئلة المرتبطة جميعها بقضية أساسية تتم محاربة الجريمة والوضعية

للانتباه، حيث يتم تحقيق نتائج جد جيدة تلقى استحسانا كبيرا من طرف المواطنين.

ولطمانة الرأي العام بشكل أكبر، من اللازم القول أن معدل الجريمة بشكل عام عرف استقرارا منذ 2015، كما أن معدل الجرائم التي تمس الإحساس بالأمن لم يشهد أي ارتفاع طيلة السنوات الماضية، بالرغم من ارتفاع الحاجيات والنمو الديمغرافي المضطرب وتزايد التحديات الأمنية المختلفة الأشكال والمصادر.

ولتقريب مجلسكم الموقر من المعطيات المدنية التي تشكل مصدر فخر واعتزاز، لابد من التأكيد على أن مصالح الأمن الوطني على سبيل المثال قامت خلال سنة 2017 وإلى نهاية شهر شتنبر بحل الإشكالات المطروحة على مستوى 378.000 قضية، منها 420000 قضية مسجلة، أي بمعدل إنجاز بلغ 92.23%، وهو من أفضل المعدلات العالمية حيث تم بموجبها تقديم 402000 شخص أمام العدالة.

وبالنسبة للجرائم المقررة بالعنف، والتي تؤثر سلبا على الإحساس بالأمن، فقد تمكنت مصالح الأمن برسم نفس المدة من معالجة 29000 قضية، قدم بموجبها 30000 شخص أمام العدالة، كما عرفت الفترة ذاتها إيقاف 380000 شخصا من بينها 118000 يشكلون موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني من أجل ارتكابهم جرائم مختلفة.

وبحكم موقعه الجغرافي المتميز، يجد المغرب نفسه منخرطا في مواجهة قوية ضد شبكات الهجرة السرية والاتجار في المخدرات، وكذلك الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود، وقد مكنت الجهود المبذولة من إحباط أزيد من 50000 محاولة هجرة غير شرعية نحو أوروبا وتفكيك 73 شبكة إجرامية تنشط في ميدان الاتجار في البشر منذ بداية سنة 2017.

أما في مجال محاربة المخدرات، فقد تم خلال هذه السنة أيضا حجز أكثر من 71 طن من مادة الشيرا.

هذا المجهود المسترسل تجلى كذلك في إلقاء القبض على كبار بارونات المخدرات على المستوى الوطني وتفكيك عدد مهم من الشبكات المتخصصة في تهريب المخدرات، وأذكر هنا بنجاح المصالح الأمنية خلال شهر أكتوبر الماضي في تفكيك عصابة إجرامية تنشط في مجال تهريب الكوكايين انطلاقا من سواحل أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا عبر التراب الوطني، حيث أفضت هذه العملية إلى حجز أكثر من طنين ونصف من هذه المادة مع إلقاء القبض على 13 عضوا، وقد تابعتم جميعا كيف تعاملت مصالحنا الأمنية مع جرائم منظمة معقدة، بحيث تمت معالجتها بسرعة كبيرة وكفاءة عالية قل نظيرها، وأقصد هنا الجريمة التي راح ضحيتها بمدينة مراكش الطالب في كلية الطب والصيدلة حمزة الشايب رحمه الله، والتي تخضع الآن لتحقيق قضائي مفصل.

زيادة عن كل هذا، فإن رؤية المجتمع الدولي للوضعية الأمنية بالمغرب يعززها أكثر انخراط بلادنا الفعال في محاربة الجريمة الدولية بكل أنواعها، بما

وأقاليم المملكة.

عمل هاته اللجان يشكل مصدر قوة للإغناء المتواصل للإستراتيجية الأمنية المعتمدة، وتشكل بالفعل فضاء ليس لتأطير التدخلات الأمنية الميدانية فحسب، بل كذلك للتفكير واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز الإحساس بالأمن عبر مواكبة المستجدات والمتغيرات المحلية.

أعتقد أنه بفضل مختلف مقومات هذه الإستراتيجية القائمة على مقاربة مندمجة ووقائية وزجرية وعلى قواعد الحكامة الأمنية، فقد استطاعت التجربة المغربية أن تحقق رأسا لأمنيا، قوامه منظومة وطنية متكاملة تنصهر في إطارها بشكل منسجم مجهودات كافة الفاعلين في الميدان، وهو المكسب الذي شكل سندا قويا أفاد بشكل كبير نموذجنا التنموي وجعل بلادنا مرجعا في الاستقرار والأمن.

والأكد أن الفضل في كل ذلك يعود أولا وأخيرا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الضامن الأول للأمن واستقرار الوطن وراعي المصالح الأمنية بمختلف مكوناتها، حيث ما فتئ جلالته يشيد في العديد من خطبه السامية بأدائها ويدعو إلى ضرورة التنسيق بين جميع مكوناتها، على اعتبار أن أمن المغرب واجب وطني.

وقد تم بفضل هذه المقاربة تحقيق نتائج هامة، خاصة على مستوى التدخل الاستباقي للمصالح الأمنية المختصة في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تحيط ببلادنا كخطر دائم ومستمر، حيث تقوم هذه المصالح بعملها بكل احترافية ومهنية مشهود بها داخليا وخارجيا.

مجهودات مختلف المصالح الأمنية ساهمت بشكل كبير في محاربة الجريمة العادية والمنظمة، مما أدى إلى التحكم في استقرار معدلات نمو الجريمة رغم التطور الديمغرافي والحضري والتحول العميق التي عرفها المجتمع المغربي.

لذا، يجب أن نهني جميع المصالح الأمنية والسلطات المحلية على هذا الأداء المتميز، وعلى المجهودات المبذولة من أجل المحافظة على أمن البلاد وسلامة الأفراد والممتلكات، وعلى روح التضحية وخصال المسؤولية وأداء الواجب الذي يلازم سلوك مختلف المتدخلين في المجال الأمني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن طريقة اشتغال المصالح الأمنية والترايبية وطبيعة آلية التنسيق المعمول به لا يمكن إلا أن تعزز الإحساس بالأمن لدى عموم المواطنين، لاسيما وأن نطاق بعض الجرائم المسجلة يكون معزولا ومحدودا في المنطقة في زمن معين بشكل لا يرقى إلى درجة الظاهرة التي تدعو للقلق، ويتقوى أداء المصالح الأمنية والترايبية في الميدان خير دليل على المجهودات المبذولة لتعزيز إحساس المواطن بالأمن وتعزيز ثقته في المقاربة الأمنية المعتمدة.

فضلا عن عملها اليومي الاعتيادي، تقوم جميع هاته المصالح بشكل مستمر وبتأطير من اللجان الإقليمية للأمن بعمليات تطهيرية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك في مختلف النقاط التي تعرف سلوكات إجرامية مثيرة

واستقرار هذا الوطن، بل يعتبر الأمن والاستقرار من النعم التي يجب أن نحمد الله سبحانه وتعالى عليها، وهي النعمة التي نحسد عليها، هذا الأمن والاستقرار هو النبراس أو هو الطريق السوي الذي يؤدي إلى نمو اقتصادنا وإبراز بلدنا في التوجهات الملكية السامية.

السيد الوزير،

نحن هنا وفي صدد مناقشة الجريمة يجب أن نحكي عاليا رجال الأمن بشتى أصنافهم، ورجال الدرك الملكي والقوات المساعدة وكل الأجهزة التي تسهر على أمن واستقرار الوطن.

نحن سوف لن نقول أن هناك جريمة في بلادنا فاقت المعتاد، بالمقارنة مع باقي الدول نحن لنا ولدنا نصيب من هذه الجريمة التي لم نألّفها، والسبب راجع إلى وجود برنامج تنموي لا يواكب طموحاتنا، لا يواكب التوجه الذي رسمه جلالة الملك: الفقر، الهشاشة، البطالة، البطالة، كلما وفرت أو توفرت فرص الشغل إلا وسنجد أننا نقتل أو تقتل نسبة البطالة.

إن الوقت يدهمني، السيد الوزير، لنحلل الجريمة، أسباب الجريمة، تنوع الجريمة، ونرجعو للقانون غنلقا أن الجرائم تعددت، نحن المغاربة لم نعتد على أن نرى أبناءنا، السيد الوزير، لم نعتد أن نرى أبناء المدارس يتعاطون للمخدرات حتى يفقدون عقولهم وصوابهم، ويتجهون نحو السجون مباشرة، لم نعتد أن نرى في بلادنا اختلال أمني، الشيء الذي يجب أن نغير نموذجنا التنموي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

أنا ما غندخولش معكم في الجدل حول الأرقام والنتائج اللي تبحقها هاذ القطاع الحيوي ديال بلادنا، أنا تنبغي فقط نقول لكم، السيد الوزير، حسنوا من الوضعية ديال رجال الأمن واعطيهم الإمكانيات الكافية لا من الناحية البشرية ولا من الناحية المادية وصيبوا لهم سكن يليق بالمهام اللي قايمن بها.

وأنا أتكلم معكم لأنني كنت أنتمي إلى هذه الأسرة، وأعرف جيدا العمل الشاق والتضحيات الجسيمة اللي تتقوم بها هاذ الفصيلة من الشعب ديانا، فحتى ولو سلمنا أن الجريمة تفاقمت في بلادنا ما خاصناش نحملو لهاذ الناس بوحدهم هاذ الوضعية هاذي، فنحن كذلك كمنتخبين والمجمع ديانا كامل هو كذلك مسؤول في هاذ المسألة ديال الأمن، فالأسرة الصغيرة ديانا، الآباء والأمهات ما ابقاوش قايمن بذيك التأطير التربوي المعروف اللي كنا نتعرفوه

في ذلك الإرهاب والتعاون اللامشروط مع شركائه الدوليين، مما مكنه من تبوأ مكانة مرموقة ونيل اعتراف وتقدير المنتظم الدولي.

كل هذه المعطيات تدفعنا للقول بما لا يدع مجالاً للشك بأن الوضعية الأمنية جد مستقرة ومتحكم فيها بشكل كبير، مما يفند انطباع التهويل الذي يروجه البعض بشكل مبالغ فيه من خلال عدة وسائل، من بينها مواقع التواصل الاجتماعي، هذا مع العلم أن كل ما يتم الترويج له يتم التعامل معه في حينه بكل مسؤولية من طرف المصالح الأمنية، حيث تؤخذ جميع المعلومات الجدية كمصدر من المصادر التي يتم الاعتماد عليها لتحسين وتعزيز خطط العمل في المجال الأمني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعيا منها بأن محاربة الجريمة تستدعي انخراط جميع مكونات المجتمع، فإن منهجية وزارة الداخلية والمصالح الأمنية تقوم ميدانيا على إشراك فعاليات المجتمع المدني والمنتخبين وجمعيات الأحياء في أشغال اللجان المحلية للأمن كلما دعت الضرورة لذلك.

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز التنسيق والتعاون مع المصالح التابعة لوزارة التربية الوطنية من أجل استئناف الحملات التحسيسية بالمؤسسات التعليمية لتفادي الوقوع في الإدمان على المخدرات وكذا التحسيس بمخاطر التحرش والاستغلال الجنسي للقاصرين والتطرف.

كما أذكر باتفاقيات الشراكة التي تجمع وزارة الداخلية مع مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين، أذكر منهم المجموعة المهنية لبنوك المغرب والمجموعة المهنية لشركة التمويل، والتي مكنت من القضاء على الجرائم التي كانت تستهدف هذه القطاعات.

وأؤكد، في الأخير، أن وزارة الداخلية حريصة على مواجهة ظاهرة الإجرام بجميع أشكالها بتنسيق كامل مع كل الجهات المعنية، إدراكا منها لحجم انتظارات المواطن في هذا المجال، وكذا لأهمية توفير الأمن كشرط أساسي لتعزيز صورة الوطن على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

مرة أخرى إن الفريق الاستقلالي الذي لا يريد من خلال هذا السؤال أن يخس الناس أشياءهم أو يقلل من الجهود المبذولة في إطار الأمن

وإدماج الشباب في الحياة العامة وتكثيف برامج التوعية عن طريق الإعلام ومختلف المؤسسات المكلفة بالتأطير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن أدعي:

أشكركم السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن مجهوداتكم ومجهودات كافة الأجهزة الأمنية وعلى مقاربتها الاستباقية، وحسب المعطيات التي تضمنها جوابكم، تبقى نسبة الجريمة مرتفعة رغم كل هذه الجهود، خصوصا في المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش وأكادير وإنزكان وفاس وطنجة، هذه المدن لها قيمتها واقتصادها المبنى على السياحة، وبالتالي نجد هذه المعطيات تسيء لمقاربتنا الأمنية وتسيء لنموذجنا المبنى على الاستقرار، الذي يبقى رأسنا الكبير.

السيد الوزير المحترم،

يعني راه هاذ الشي ماشي معقول اللي كنشوفوه التشرميل، واحد السيد امشى يصلي في الجامع الفجر في طنجة، تعرض لو واحد قال لو نزل، نزل لو 100 درهم اللي في جيبو وخلا دار بوه، يعني عصاه مزيان قال لو اعلاش ما تهز غير 100 درهم، يعني هاذ الشي ماشي معقول.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في ما تبقى من...

إذن ننقل دائما في إطار قطاع الداخلية، السؤال 11 وموضوعه تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية لحاملي الشواهد العليا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

هناك مجموعة من موظفي الجماعات الترابية حصلوا قبل ديسمبر 2011

في الأسرة ديالنا، المدرسة نفس الشيء ها اتوما تتشوفوا والعنف دخل الداخل ديال المدرسة الآن في هاذ...

الشارح هو براسو ما ابقيناش تناطرو احنا كأحزاب سياسية لأن احنايا تخلينا على التأطير وتخلينا على المهمة ديالنا، ولذلك فأنا نتظن على أن المسألة هي مسألة جماعية ديالنا كلنا، والمحافظة على الأمن وعلى الممتلكات هي من المسؤولية ديال الجميع، فخاصنا في هاذ المسألة هاذي تكون الجهة ديالنا الداخلية في المستوى ديال الأحداث اللي كنعيشوها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي دائما في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي عمون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على هذه التوضيحات الهامة التي أبرزتم من خلالها مجهودات الدولة المبذولة لحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نجد التنويه بمجهودات القوات المسلحة الملكية ومختلف أجهزة الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكافة مكونات الإدارة الترابية لحماية أمن واستقرار البلاد.

لابد كذلك أن نسجل الاعتزاز الكبير بالتميز المغربي على مستوى الحكامة الأمنية من خلال اعتماد المقاربة الاستباقية للتصدي للجريمة ومكافحة الإرهاب والتطرف والتعاون الحلاق مع مختلف بلدان العالم في هذا المجال.

من جهة أخرى، تؤكد لكم، السيد الوزير، على ضرورة العمل على تعزيز القدرات اللوجيستكية والبشرية لدعم أجهزة الأمن التي لا يتجاوز عدد مواردها البشرية اليوم 55000، كما ندعو إلى العمل على تعزيز التوازن بين المقاربة الأمنية والحقوقية والتنمية.

واعتبارا لحجم التحديات الأمنية التي تواجه بلادنا داخليا وخارجيا، فإننا في الفريق الحركي نتطلع إلى بلورة سياسة حكومية مندمجة على مستوى السياسة الأمنية باستحضار المفهوم الشامل للأمن الذي يمتد من مكافحة الجريمة إلى ضمان الأمن الغذائي والثقافي والحقوق والروحي لكافة المواطنين.

كما نعتبر أن الحد من الجريمة يتطلب في منظورنا الحركي إعادة النظر في البرامج الحكومية المتعلقة بمحاربة البطالة والحد من الفقر والهشاشة التي لم تعط النتائج المرجو منها وكذلك إصلاح عميق لمنظومة التربية والتكوين

الموضوع، وراسلناهم إسمياً بالأسماء ديال الحالات ديال هاذ الناس اللي في المغرب كشفي، بدعوى على أن الجماعات الترابية تقول عدم توفر المناصب المالية، بينما المرسوم كان واضح لا يتكلم عن توفر المناصب المالية عن ضرورة.. وعلى الرغم من أنه لا تطبق فيهم المجرىات القانونية لأن عندهم مرسوم خاص بهم، وبالتالي على أنه هذه كانت حالة والي بقات فيها 78 ديال الموظفين اللي اقررو في الفترة اللي كان مسموح بها على أساس بأنهم خصهم يتوظفوا بالشواهد، وهي حالة قائمة في النظام القديم.

في النظام الجديد من بعد ما تم استيفاء هاذ القضية ديال التوظيفات في ديسمبر 2011 وتم تسوية الوضعية، متفقين على أنه من بعد ذلك خاص اجتياز مباريات احنا كنتفقو، لكن هذه الحالات لازالت عالقة قبل 30 ديسمبر 2011، السيد الوزير.

وبالتالي هذه فرصة باش نذكر الوزارة على أساس بأنه تشوف من هاذ الحالات ديال هاذ 78 اللي هما موظفين أكفاء والي غالبيتهم تيشغلوا مناصب مهمة حالياً في الجماعات الترابية، بالرغم من أن مستوى ديال الأجر ديالهم لازال إما في السلم 5 أو 6 أو حتى السلم 10، بينما الشواهد ديالهم تتحول لهم على أنهم يكونوا في السلم 11 بل بالعكس خاصهم يكونوا خارج السلم حالياً إلى احتسبنا من 2011 حتى لادابا.

هذه معضلة كابتة، السيد الوزير الداخلية، وتتحمل الجماعات الترابية مشكل كبير فيها نظراً لعم توفر المناصب المالية، ولكن أنا تنظن على أنه يجب إرغام الجماعات المحلية على أنها توفر المناصب المالية لهاذ 78 ديال البنات وأبناء المغاربة اللي اقررو والي من حقهم على أنهم يستافدوا من هاذ الوضعية القانونية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا أردتم الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

بسرعة، السؤال ديالك كان سؤال شامل على هاذ الشئ اعطيت لك جواب شامل، إلى كانوا حالات 78 يعني على هاذ 3900 اللي تسوت الوضعية ديالهم احنا على أتم الاستعداد على أننا ندرسوها، وإذا كان من حقو راه غادي ياخذ حقو، ما كانوا راه ما يمكنش. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني دائماً موجه إلى السيد وزير الداخلية، موضوعه تدبير رخص النقل الحضري، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

على شواهد عليا خولت لهم التوظيف في السلم 11، إلا أنه لحد الساعة مجموعة من الجماعات الترابية لم تطبق ذلك المرسوم.

نسألكم، السيد الوزير، عن الأسباب وعن كيفية الخروج من هاذ الوضعية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

اللي ابغيت نوضح في هاذ الباب، حيث كانوا النصوص القانونية كنسمح لنا نسوي الوضعية راه كنا كنسويها، يعني باش تعرف العدد تسوت الوضعية قبل ما يتبدل النظام بـ 3908 موظف، تم تسوية الوضعية المهنية ديالو.

مع الأسف ابتداء من النظام الجديد اللي كينع علينا ابحال في الإدارات العمومية الآخرين أن تسوي الوضعية لهاذ الأشخاص فقط بالشهادة، لا بد خاص المباراة، لا بد خاصو يدخل في واحد الإطار ديال المباراة وديال المباريات واللي كنفتح حين يكونوا المناصب المالية موجودة، عندو الحق تسوي الوضعية ديالو، من غير هاذ الطريقة مع الأسف القانون ما كيسمح ليناش. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد نعم ميارة:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، إلا أنه الحالة اللي كنتكلمو عليها، السيد الوزير، هي الحالة الخاضعة للمرسوم رقم 2.11.100 الصادر في أبريل 2011، واللي كينص على أنه توظف هاذ حملة الشواهد ابتداء حتى لـ 30 ديسمبر 2011، كين 78 حالة لا زالت قائمة، ويخضعوا للنظام، المرسوم اللي خارج في 2011 ولا زالت قائمة 78 حالة في الجماعات الترابية على صعيد المملكة، هذا لا يعني أنه في 2011 تم التسوية ديال أكثر من 7 آلاف (3 آلاف في الجماعات المحلية و4 آلاف والزيادة في باقي الوزارات) لأنه كان مرسوم كيشمل الجميع اللي كان في ديسمبر 2011 تم هذا المرسوم. إلا أنه الحالات اللي باقية، ابقى 78 حالة من حملة الشواهد العليا، السلم 11 في الجماعات الترابية، وهاذي راه ثلاث سنين، السيد الوزير، كنا راسلنا وزارة الداخلية عن طريق الفريق الاستقلالي، في ما يخص

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تدبر الوزارة ملف الرخص النقل الحضري، كريمة الطاكسيات الكبيرة والصغيرة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي معايير وشروط التغيير والتحويل الذي تصادق عليه اللجان الإقليمية في حالة وفاة أصحاب رخص النقل؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

للإجابة على هاذ التساؤل اللي طرحو السيد المستشار، ابغيت نعطي في الأول واحد الرقم الآن عدد سيارات الأجرة بصنفها الكبير والصغير وصل إلى 77000 رخصة سيارة، منها 45000 سيارات كبيرة رخصة من الصنف الكبير و32000 من الصنف الصغير، هاذ الرخص تعد امتياز شخصي اللي بدا تيم لاستعمال سيارة الأجرة.

الإشكال اللي تيطرح ملي تيتوفى صاحب سيارة الأجرة، حيث تيتوفى صاحب سيارة الأجرة كين واحد المعيار اللي دارتو وزارة الداخلية باش يسمح أنها تفوت الرخصة لواحد آخر.

أولا الرخصة لا تفوت هذا هو المبدأ، لأنه امتياز شخصي ما تيتفوتش، لكن بعض الحالات يسمح بالتفويت، هاذ الحالات اللي يمكن نذكرهم كين الأرامل اللي هما في وضعية مادية صعبة، كين الأرامل وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، كين الأطفال القاصرين غير القادرين على توفير موارد العيش لهم، وكين الأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، هاذو هما اللي معمول بهم، لكن في الأخير زدنا واحد آخر اللي هما أبناء المتوفى اللي عندهم رخصة سياقة وتيستغلوا سيارة الأجرة، لأنه تيكون تيستعملها ما يمكنش تحيد لو وهو مصدر رزق ديالو، هذا هو الإطار فين تتخدم هاذ اللجنة.

اللي تلاحظ هو أنه في عدد الطلبات ديال تحويل الرخص اطلع، يعني في 2014 كانوا 720 طلب، 2016 وصل 1160 طلب، الآن في 2017 وصلنا تقريبا 2000 طلب، حقيقة الوزارة غادي تحاول ما أمكن أن المكان الممكن وفي إطار هاذ المعايير اللي من حدها أنها تساعد العائلات اللي توفى رب الرخصة تساعدهم راه تتقوم بها، لكن تيبقى هذا مقن ومنظم في إطار هاذ الدورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

لابد في البداية أن أشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى مجهوداتكم في هذا الإطار، طالبا منكم العمل على إعادة النظر في طريقة تدبير ملف المأذونيات لمحاصرة الربيع والقطع معه وإدخال منظومة النقل الحضري في مجال الاستثمار الخاص لتشجيع المهنيين المعطلين، والتوجه إلى الاستثمار في هذا القطاع مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعائلات المعوزة.

السيد الوزير المحترم،

لابد أن ننوه بعمل الحكومة السابقة في تجديد حظيرة سيارات الأجرة التي وصلت إلى ما يقارب 21000 سيارة أجرة كبيرة بنسبة وصلت إلى 45% من مجموع 45000 سيارة على المستوى الوطني، سيارات جلها مع الأسف يصل عمرها إلى 30 سنة، ولم يستطع المهني تغييرها بفعل ظروفه المادية الصعبة وأوضاعه المزرية، في الوقت الذي يفترض فيه السائق المهني أن يكون في الصورة اللاتقة على اعتبار أنه إحدى الواجبات الأساسية التي تسوق لها البلدان المتقدمة.

السيد الوزير المحترم،

الدعم الذي خصصته الحكومة من 2013 إلى 2016 لتجديد هذه الحظيرة والذي يصل إلى 80000 درهم انتهى في 31 دجنبر 2016، قدمنا في فريق التجمع الوطني للأحرار تعديلات على قانون المالية 2017 لتمديده لمواصلة ورش إصلاح هذه الحظيرة التي تحتاج اليوم إلى هذا الدعم، علما أن الصندوق الخاص بها الدعم كان يتوفر على مبالغ مالية مهمة جدا، تمكن من إتمام إصلاح هذا الورش إلا أن تأخر صدور المرسوم من طرف وزارة النقل وظروف السائق المهني وتأخر الإدارة المعنية في إعطائه وثائق، الوثائق المطلوبة عصفت بهذا الصندوق ولم تمكنه من مواصلة مهامه.

السيد الوزير المحترم،

نطلب منكم التعاون معنا من أجل إحياء هذا الدعم لأن القطاع في أمس الحاجة إليه لتجديد هذه الحظيرة وتحسين أداء النقل الحضري.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير ما تبقئ من..

السيد وزير الداخلية:

غير واحد النقطة فيما يخص تجديد الحظيرة لأن مهمة بزاف، الآن وصلنا

ابدينا في الأول بتحديد وحصر الباعة المتجولين على صعيد الأقاليم كلها، العالات والأقاليم كلها، تم إحصاء 124000 مستفيد في 78 عمالة وإقليم، وهاذ المستفيدين تقرر أنهم يتنظموا على نوع ديال 4 التدخلات، أولا فيما يخص أسواق الأزقة، والتي هما الهدف منهم أن الباعة المتجولين يبقوا داخل الشوارع والأزقة لمدة محددة داخل هذه الأزقة دياهم. كين نوع آخر ديال البيع بالتجوال يعني ب (les motocycles) ولا بنوع العربات خاصة بآئعي السمك وبآئعي بعض المواد اللي يمكن أنه يتنقلوا بالدراجات النارية.

كين أسواق دورية، أسواق ما ككنونش يومية، لكن ككنون بطريقة كينهبوا فضاءات باش يتم البيع داخل واحد المجموعة ديال الفضاءات أيام محددة وفي أزمئة محددة وفي أوقات محددة. وفي الأخير كين أسواق قارة اللي في الأحياء، والهدف منها هو تهيئة واحد المجال قار اللي كيستعملوه هاد الباعة.

إلى متم شهر شتنبر 2017، العدد ديال التجهيزات اللي تسلمت وصلت تقريبا 10000 مستفيد، اللي هما في طور الاستفادة تبوصلوا تقريبا ل 20000، وفيما يخص تهيئة الأسواق كين واحد 72 وحدة اللي تم تهيئة ديالها لفائدة تقريبا 16000 مستفيد.

هذا هو العمل اللي تنقومو به، هذا ما كينعش بأن كين إشكالية كبيرة اللي كتنحد من المردودية والتدخل ديلنا، أولا عدم إيجاد مواضع اللي تسمح لنا باش نبنيو خاصة في الأسواق القارة ما تتسمح لناش نلقاو مناطق اللي مطلوبة والتي يمكن لها تستعمل كأسواق قارة، الأولى.

ثانيا، هاذ المواطنين اللي كيزاولوا هاذ المهن بطبيعتهم متجولين، الحصر دياهم كيوضع لنا بعض الإشكاليات، لأنه اليوم كنجصوهم كنلقاو ناس، غدا كنلقاو واحدين آخرين، وفي ذات الوقت ما كنلقاوش جمعيات اللي يمكن توطرهم بصفة أننا تتدخلو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

بالفعل، السيد الوزير، أنه العمليات اللي قتم بها هي فعلا كانت على أرض الواقع، لكن في نظرنا تبقى خجولة جدا وضعيفة ولا تسالير المهم والكم الكبيرين الذي يعرفه هذا القطاع ديال الباعة المتجولين، كآينة تحديات كبيرة في هذا المجال، يجب أن يكون هناك تضامن بين السلطات المحلية والجماعات المحلية باش يمكن لنا أننا نلقاو حلول وبتنكر حلول اللي غتدخل في الاهتمامات ديال الباعة المتجولين.

هاذ الموضوع ديال الباعة الجائلين ليس بموضوع سهل وموضوع عادي تتعامل معه بأريحية وتتعامل معه بشكل عادي جدا، وكأنا نحصي

تقريبا ل 50%، هذا يجعل أن الحكومة تتساهم تقريبا بواحد المقدار ديال 800 مليون في السنة، يعني ما يناهز 10000 سيارة في السنة، هو مجهود كبيرة من أجل تطوير حظيرة السيارات ومن أجل تحسين الجودة ديال هاذ السيارات.

مع الأسف يتطلب إمكانيات مالية مهمة بزاف، تتحاولو ما أمكن أننا نلقاوها باش أن الخطيرة تولي في المستوى المطلوب اللي خاصو يكون في بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث عشر وموضوعه تقييم برنامج الحكومة في مجال تنظيم الباعة المتجولين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزيرين،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمات،

نسألكم اليوم، السيد الوزير، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة على موضوع لا يقل أهمية اليوم وأضحى يشكل مشكلا وعائقا أمام مجموعة من الفاعلين، أقول الاقتصاديين، ولو أن الناس يعتقدون أن الأمر كبير أو ضخم في هذا المجال، لكن أنا أتكلّم عن الباعة المتجولين، هاذ الموضوع أقول هو أضحى إفرار أو تجلي من تجليات الواقع الاقتصادي الاجتماعي أو يوثق لمظهر من مظاهر الهشاشة أو البؤس الاجتماعي.

ماذا أعدت حكومتكم، السيد الوزير، من أجل التعاون والتكافل والتضامن ووجود حل جذري لمعضلة الباعة المتجولين في بلادنا؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية باش نرجعو للبدية ديال إيجاد حلول لهذه الإشكالية وهذه المعضلة اللي كيطرحوها الباعة المتجولون، كانوا هناك تعليقات اعطاهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لوزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة باش أنهم يقوموا بواحد العمل مشترك لإيجاد حلول لهذه الفئة من المواطنين.

السيد وزير الداخلية:**شكرا السيد الرئيس.**

فيما يخص المعايير التي كنعدها الوزارة في توزيع حصة الجماعات الترابية من حصة الضريبة على القيمة المضافة، منذ 1996 الوزارة اعتمدت واحد نظام توزيع الحصة كيشمل حصتين، الحصة الأول كناخذ بعين الاعتبار 3 معايير:

المعيار الأول هو حصة جزافية (une dotation forfaitaire) التي كنعطى لجميع الجماعات بنفس المقدار باش ما يكونش هناك تفاوت، هاذي حصة كيستافدوا منها جميع الجماعات الترابية وهي محددة؛

الثاني كين الإمكانات الجبائية (le potentiel fiscal) التي كنعطى على حسب الإمكانات الجبائية لكل جماعة جماعة، التي عندها إمكانات كبيرة الحصة ديالها كتكون أقل بطبيعة الحال من الجماعة التي ما عندهاش نهائيا إمكانات جبائية، وإذا ما درناش هاذ العملية غنلقاو بأن الجماعات التي ما عندهاش إمكانات جبائية غتولي كتوفر فقط على الحصة الجزافية والتي هي قليلة بزاف؛

المعيار الثالث، وهو الأهم بالنسبة لي، هو المجهود الضريبي، فوكتبا أي جماعة دارت جهود بأنها تتي المداخل ديالها فوق ما كان كنعطى ليها حصة أكبر من الحصة على الضريبة على القيمة المضافة، هذا الهدف ديالو أنه تشجع الجماعات الترابية أنها تتي المداخل ديالها المباشرة، باش ما تبقاش فقط معتمدة على التحويلات التي كيجبو لها من الضريبة على القيمة المضافة.

الحصة الثانية التي ما كتدخلش فهاذ الباب هي حصة أخرى التي كنعطى للجماعات كمساهمات فيما يخص مثلا الجماعات القروية فيما يخص مجالات الكهرباء القروية والماء الصالح للشرب والطرق القروية، كين فيما يخص تغطية الحصة المقررة لفائدة الإنعاش الوطني لمكافحة البطالة، كين تمويل النفقات المشتركة بين الجماعات، حيث كتكون مجموعة من الجماعات وكنعطى إعانة للجماعات باش تساهم فهاذ الشراكة.

وأخيرا، كين منح حصص مالية خاصة التي تينعطو من أجل تمويل واحد المجموعة ديال المشاريع التي هما مشاريع برامج التهيئة الحضرية، مشاريع تحسين البنية التحتية، إلى آخره، هذا هو اللي تيدار اليوم. لكن باش يمكن لنا أننا نمشيو للمستقبل راه احنا نقومو بإعداد دراسة باش تقومو بواحد المقارنة للتجارب لدول أخرى باش نشوفو كيفاش هاذ التوزيع تيم من أجل تحسين التوزيع وإعطاء واحد العدالة في التوزيع ديال الحصة في المستقبل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة لكم السيد المستشار إطار التعقيب.

إحصائيات عادية، فالسيد الوزير، البائع المتجول راه قلب نظام في تونس مثلا، يعني خاصنا ناخذو هاذ الموضوع بهذه الأهمية الكبيرة جدا، يجب أن نتبكر حلول كبيرة، خاصنا نكرزبو اشوية كيف تيقولوا (la substance grise) باش يمكن لنا نلقاو حلول مهمة وتكون عندها جاذبية للباعة المتجولين.

راه مجموعة من الحلول ما لقائش انخراط ديال الباعة المتجولين، وتم فيها هدر للمال العام، لأن ما كانتش مناسبة ولأن المسؤولين المحليين ما اعطاش.. ما هرسوش ريوستهم كيف تيقولوا بالدارجة ولقاو حلول التي غتكون عندها جاذبية قوية لهاذ الناس ديال "الباعة المتجولين"، راهم أبناء الوطن ويؤمنون بالثواب ويبحثون عن لقمة العيش.

بالتالي، المسؤولية نخلها للحكومة في أن تبدا وتبحث عن الإمكانات المادية لكي يكون هناك إقناع للباعة المتجولين من أجل تثبيتهم في محلاتهم وهيكلتهم وتحويلهم من قطاع غير منظم إلى قطاع منظم منتج يؤدي الضرائب، ويكون بالتالي في خدمة الاقتصاد الوطني ومشغل بدوره، وأن لا يكون عالة على وطننا وعلى اقتصادنا.

السيد الوزير،

نخاطب فيكم حاكم الوطني من أجل إيجاد حلول لهذه الوضعية ولهاذ المعضلة التي نتعبروها ماشي ساهلة وتتفاقم يوما بعد يوم، الموضوع راه كبير السيد الوزير ماشي مبادرات...

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار، استنفدتم الوقت.**

السؤال الرابع عشر موضوعه حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، وهو سؤال موجه من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:**شكرا السيد الرئيس.****السادة الوزراء،****السادة المستشارين المحترمين،****السيد الوزير،**

تتلقى الجماعات الترابية حصة من الضريبة على القيمة المضافة تتفاوت من جماعة إلى أخرى، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن المعايير التي تعتمدونها في توزيع هذه الحصة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

تتشكروكم السيد الوزير على الجواب ديا لكم.

هو فعلا الحصة ديال الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة تتشكل واحد المورد مهم من الميزانية ديال هاذ الجماعات وتتساهم في التنمية المحلية وتتضمن التوازن المالي لهاذ الجماعات. هو فعلا، السيد الوزير، المنشور اللي شرتو لو ديال التوزيع والي تيرجع ل 1996 اعتقادنا هو أن هاذ المنشور أصبح عاجزا عن مواكبة الأدوار التنموية التي أصبحت تلعبها هذه الجماعات.

هاذ النص، السيد الوزير، يمكن نقولو أصابه التقادم وبعض المعايير ديالو تفتقد للدقة ويكتنفها الغموض، خصوصا في الشق الثاني ديال 30% اللي تيعتبر بعض التكاليف المحولة ولا بعض التكاليف المشتركة ولا بعض الاستثناءات، هنا لابد من معايير دقيقة وواضحة في هذا المجال.

لذلك، السيد الوزير، احنا نتقترحو نظام جديد مبسط وواضح للتوزيع بناء على قانون يساهم في إعداد أعضاء البرلمان، يعني تتاح الفرصة للسادة البرلمانيين باش يديروا نظام جديد غادي تراعى فيه العدالة بين هذه الجماعات.

وكذلك، السيد الوزير، تفعيلا لمبدأ الشفافية، يمكن يتقدم تقرير سنوي للبرلمان حول توزيع هذه الحصة من الضريبة على القيمة المضافة أثناء المناقشة ديال الميزانية السنوية.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هو النسبة ديال 30%، النسبة ديال 30% المخصصة للجماعات الترابية هاذي تم الإقرار ديالها سنة 1986 والي جزء كبير منها تيتوجه للنفقات ديال التسيير ديال الموظفين وديال الصيانة إلى غير ذلك، هاذ النسبة ديال 30% لم تعد كافية لتمكين هذه الجماعات من لعب أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يبقى الرفع من هذه الحصة مطلبا مشروعا بالنسبة للجماعات.

السيد الوزير،

كذلك بالإضافة إلى هاذ 30% اللي يمكن ترتفع، احنا نتطالبو باش تكون البحث عن موارد أخرى للجماعات من غير الحصة ديال الضريبة على القيمة المضافة، أصبحت ضرورة لا خيار باش هاذ الجماعات تقوم بالدور ديالها الاقتصادي والتنموي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نتنقل إلى السؤال الخامس عشر وموضوعه التدبير المفوض، وهو سؤال موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

طبعا نتقدم باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأحر التعازي لأسر ضحايا السياسة التفريرية المنهجة، ونحمل كامل المسؤولية للحكومة ونطالب بعقد جلسة عمومية لمساءلة الحكومة.

بخصوص السؤال المتعلق بالتدبير المفوض، هذا التدبير المفوض هو موضوع طويل وعريض، لكن نود في هاذ الجلسة أن نتكلم عن واحد القطاع ديال النظافة، كين قطاع ديال النقل الحضري اللي تيعاني من اختلالات كبرى نموذج القنيطرة، كينة توزيع الماء والكهرباء، غلاء الفواتير، كينة مسيرات احتجاجية في كل المناطق ديال المملكة وكينة هاذ عمال النظافة اللي تنسبهم مهندسو النظافة بالمغرب.

هاذ العمال اللي تيعانيو معاناة كثيرة ومتعددة، نطلبكم، السيد وزير الداخلية، بأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية لهؤلاء العمال، المآسي والمعاناة ديالهم تيعرفها الجميع، لكن المطلوب من السادة العمال والسادة الولاة يحرصوا على فرض حقوق ديال هاذ العمال وفرض على هاذ الشركات ديال التدبير المفوض أنها تحترم قانون الشغل، فغير معقول أنه هاذ العمال ملي يحسوا بالظلم يلتجؤوا للعمل النقابي ويؤسسوا مكتب نقابي، فإذا بالشركة تطرد كل المناديب ديال الأجراء كيف ما وقع لنا في الدار البيضاء، شركة "سيطا" والي ثبت الفشل ديالها ويمكن فسخت - ماشي يمكن - أكيد أنه تفسخ العقد معها ولكن ابقاو 20 ممثل ديال الأجراء اللي وقفتم والي وعداتهم الجماعة باش ترجعهم للعمل ديالهم ابقاو لحد الساعة موقوفين.

السيد وزير الداخلية المحترم،

طالبنكم بحوار قطاعي، نساثلكم اعلاش، السيد وزير الداخلية، ما كينش هاذ الإمكانية أنكم تستقبلوا النقابات ديال قطاع الجماعات الترابية وتفتحوا معهم حوار، رغم أنه اتصلنا عدة مرات وكان اتفاق معنا وعاوناني تأجل هاذ اللقاءات؟

السيد وزير الداخلية،

إلى ما كانش الحوار مع الممثلين ديال الأجراء، إلى كان اللي دار العمل النقابي يتطرد ويولي في العوض ما يحسن الأوضاع الاجتماعية ديالو يولي تيعاني من مآسي اجتماعية، السيد وزير الداخلية، أشنو زعما ابغينا الإشارة اللي نلتقطو احنا كمسؤولين نقابيين؟ واش النقابة تدارت باش تدافع على الحقوق وتزيد إضافة للجانب الاجتماعي ديال الطبقة العاملة ولا ابغينا نعطيو صورة على أنه اللي انتهى للعمل النقابي نجريو عليه ويولي مآسي ويولي يشوف في النقابة، في المركزية النقابية، هي اللي تسبت لو في التشريد ديالو.

لذلك، السيد وزير الداخلية، نتطلبو منكم تعطيو توجيهات لبعض العمال وبعض الولاة باش على الأقل يعطيوا لهاذ العمال بعض الحقوق اللي

الجماعية، والسؤال موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، يتقدم أحد السادة المستشارين لوضع السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا يخفى الدور الذي تقوم به الجماعات الترابية في مجال التنمية وفي تقديم الخدمات للمواطنين، خاصة واحنا مع الانتقال للجهوية وما يقتضيه من نقل الاختصاصات من المركز للجهات والأقاليم، وكيبقى الركن الأساس في هذه العملية وفي تحسين الجودة ديال الخدمات هما العنصر البشري والموظفين، إلا أنه للأسف أن رؤساء الأقسام والمصالح ديال الجماعات الترابية محرومين من الامتيازات اللي كيستافدوا منها باقي رؤساء الأقسام والمصالح في الإدارات العمومية الأخرى.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن مآل المرسوم اللي كيحدد التعويضات لهاذ الفئة هاذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية ابغيت نقول أن جميع موظفي الجماعات الترابية راه كيستافدوا من جميع التعويضات اللي كيستافدوا منها موظفي الوظيفة العمومية، ما كاينش فرق بيناتهم، فين كاين الإشكالية؟ كاين الإشكالية في التحفيزات اللي كتعطي لمناصب المسؤولية، المرسوم اللي كيحدد هاذ التعويضات راه تم الإعداد ديالو وراه في طور المصادقة، راه دخل في الطريق ديالو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

من فضلك السيد المستشار، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير.

إلى كان خذا الطريق ديالو هذا ما نتمناه، ولكن نعرفو، السيد الوزير، على أن هاذ المرسوم هذا راه استغرق 40 سنة، راه منصوح عليه في النظام الأساسي ديال موظفي الجماعات منذ شتنبر 1977، ولحد الآن لا

عادية ومنصفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب في إطار الرد على الجواب.

السيد وزير الداخلية:

السؤال على ما فهمت فيه جوج شقين:

الشق الأول فيه تيخص التدبير المفوض لواحد المجموعة ديال المرافق الجماعية، والشق الثاني فيما يخص العمال ديال هاذ المرافق.

فيما يخص الشق الأول وبلا من.. هو حقيقة التدبير المفوض سمح لمجموعة ديال المرافق العمومية أنها تجود العمل ديالها وهاذ الشي بشهادة ديال هيئات مستقلة ديال المراقبة ابحال المجلس الأعلى للحسابات في التقارير ديالو.

الإشكالية باش ندخلو في التفاصيل 3 دقائق ما غاتسمح ليناش بها، لكن اللي يمكن نقول بأنه حيث يكون تدبير مفوض مدروس مزيان وتيم المتابعة ديالو بطريقة مسترسلة وبطريقة جدية راه تيكون ناجح، حيث تيكون تدبير مفوض تدار بطرق بسرعة وبلا ما يتخادوا احتياطات كاملة، بسرعة تبيان الفشل ديالو، وما يمكنش أننا ننبو على فشل ديال واحد ولا جوج باش نقولو بأن المنظومة كاملة بأنها فاشلة، بالعكس كاين تدبير مفوض اللي ناجح واللي تيعطي الأكل ديالو واللي ساهم بأنه ينمي الاستثمارات ويحسن من جودة المرفق ويسمح للمواطنين أنه يستافدوا من (un service de qualité).

نرجعو للقضية ديال العمال، احنا في دولة الحق والقانون وما يمكنش شي واحد ما يطبقش القانون، وخاصة إلى كان كيدبر المرفق اللي هو مرفق عمومي.

ذكرتو الحالة ديال الدار البيضاء، هاذي حالة شاذة اللي كانوا فيها مشاكل والدليل على ذلك أن الشركة ما امشات حتى النهاية ديال التفويض ديالها، هذي حالة شاذة، والشاذ لا حكم عليه، لكن بصفة عامة الأمور تتمشي بسلاسة والسادة الولاة والعمال تيدخلوا في أي وقت حين كيتطرحوا هاذ الإشكاليات وكيلقاو الحلول، وعندنا بزاف ديال التجارب مع بعضنا في هاذ الباب، وكنحاولو ما أمكن يكون الحلول اللي كنعقلو ما يكون فيها لا ضرر ولا ضرار وكيسمح بإيجاد حلول اللي كيكون في بعض الحالات كنعطي المستخدم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال 16، وموضوعه مشروع المرسوم المتعلق بتحديد شروط منح التعويضات عن المسؤولية لفائدة رؤساء الأقسام والمصالح

عندنا حتى للآخر ديال الشهر باش نخرجو المراسيم، قبل آخر الشهر غادي يخرجوا، هادي ملزمة لنا، ماشي ملزمة لكم لكنها ملزمة لنا، وقبل الآخر ديال الشهر إن شاء الله غادي يخرجوا.

الآن الهدف هو تحفيز هاذ الموظفين اللي عندهم المسؤولية التحفيز دياهم، بطبيعة الحال التحفيز دياهم خاص يكون في واحد إطار عام، الإمكانيات ماشي إمكانيات غير محدودة، كاي إمكانيات اللي هي محدودة، وكاي جماعات اللي الكلفة بعض الساعات (la masse salariale) الكلفة ديال التسيير ديال الموظفين كتناوزي مداخيل الجماعة، هذا كيوضع واحد المجموعة ديال الإشكاليات، وإذا زدنا طلعتنا هاذ التحفيزات غادي نوصولو لواحد الدرجة اللي هي ما يمكنش للجماعة تتحملها، إذن تقدر تقول لك بأن المرسوم راه غادي يتوجد ويخرج في الوقت ديالو، وهاذ المسؤولين غيتوصلوا بالتعويضات المستحقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسم المجلس نشكركم السيد الوزير والسيد الوزير المنتدب على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الفلاحة، وموضوعه التدابير المتخذة لمواجهة آثار الجفاف.

للإشارة فإن فريق الأصالة والمعاصرة تمسك بطرح هذا السؤال رغم اعتذار السيد الوزير عن حضور أشغال جلسة اليوم، وحيث أنه لم ينب عنه أي من أعضاء الحكومة يمكن للفريق المحترم طبقا لمقتضيات المادة 256 من النظام الداخلي إما تقديم سؤاله في هذه الجلسة أو تأجيله إلى الجلسة الموالية، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا الرئيس.

حضرات السيدات والسادة، مساء الخير.

السيد الرئيس،

أكدنا في جلسة سابقة على ضرورة تفعيل الفصل 93 من الدستور اللي المتقضى ديالو واضح اللي كيأكد على مبدأ التضامن الحكومي، فغياب الوزير لا يعني غياب الحكومة عن الحضور، في إطار هذا التضامن كان ممكن تكليف أي عضو آخر من الحكومة للإجابة عن أسئلة البرلمانين.

نحن نطرح الأسئلة ديالنا للسيدات والسادة المحترمين ماشي في ارتباط بالحضور أو غياب الوزير، ما غنقولش نهار اللي ترشق لو والنهار اللي ما ترشق لوش، ولكن غادي نقول على أنه طرح الأسئلة بالنسبة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة كيخضع لشرط واحد، وسيخضع له في القادم من الجلسات، وهو القضايا ذات الأولوية بالنسبة للشعب المغربي من منظورنا كفريق في المعارضة.

زال لم يصدر بعد، ملي كتبشنا غادي يصدر إن شاء الله، مع أن السيد الوزير خاصنا نعرفو بأنه القانون التنظيمي 113.14 نص على أنه في حدود 30 شهر، احنا دابا وصلنا لـ 29 شهر معنى باقي شهر كيخصو يصدر، مع أن النظام ديال التعويضات ديال الرؤساء ديال الجماعات والنواب دياهم ورؤساء اللجان وغيرهم راه صدر في أكتوبر 2016، مع أنه جا تينسخ المرسوم ديال يناير 2005، بمعنى كاي تفعيل ديال بعض المراسيم وكاي تأخر ديال مراسيم أخرى.

علما، السيد الوزير، بأنه باقي الزملاء دياهم مثلا نجيبو بعض النماذج المقارنة، فمثلا ملي كناخذو المدير العام ديال الجماعة راه عندو الجماعات الكبرى، راه عندو 500 درهم، والجماعات القروية عندو 300 درهم، بينما كمشيو غير للغرف المهنية، المدير العام عندو من 3000 حتى لـ 9000 درهم ديال التعويض، ورؤساء الأقسام عندهم من 3000 درهم، ورؤساء المصالح 1750 درهم، كمشيو للعائلات نفس الشيء، رؤساء الأقسام 3000 درهم ورؤساء المصالح 1750 درهم.

الآن المرسوم اللي خرج ديال المدراء ديال الجهات، 24 ألف درهم إلى 42 ألف درهم كتعويض، بينما هاذ الفئة مازالت تنتظر السيد الوزير، إذا قارناهم دابا احنا المقارنة على المستوى الوطني، إلى امشينا قارنا بالأنظمة الأخرى مثلا في فرنسا، كنعرف، السيد الوزير، على أنه المدير العام كيتقاضى أكثر من 7 آلاف ديال الأورو، ورؤساء الأقسام أكثر من 6 آلاف أورو، ورؤساء المصالح أكثر من 5 آلاف أورو، باقي المدراء الآخرين نفس الشيء، احنا باقي المدراء الآخرين ديال المصالح، وكنعرف، السيد الوزير، بأنه كاي المدير اللي كيتولى مرفق كبير، مثل محطة طرقية، مثل مجزرة، وفيها دينامية كبيرة، وفيها إمكانيات مادية كثيرة، وهاذ الموظف كيتقاضى 3 آلاف، 4 آلاف درهم، وأنت كتطالبو باش يستخلص لك الأموال، وباش يكون عفيف، وباش يكون كذا.

بمعنى أن التحفيزات ضرورية لهاذ الفئة، السيد الوزير، وهنا الآن احنا كنتواجمو بظاهرة الترحال، إذا لاحظتو، السيد الوزير، بأنه المغادرة الطوعية راه كاي واحد المجموعة التقاعد النسبي كتنشوفو النسب ديال الموظفين في الجماعات، أنا الجماعة اللي كتنشغل فيها راه تقريبا نزل للثلث من 2004 لـ 2017، من 2100 ديال الموظفين إلى أقل من 1500. نطلبو على ربي، السيد الوزير، بأن هاذ الشيء يتسرع في أقرب الأوقات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السي العبدلاوي،

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الله يخليك ما عندكش الحق، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، عن الفريق ديال التجمع الوطني.. إيوا خليني كنجابو، والسيد الرئيس، والسيد الرئيس، كنهض معك، راني حصرتو وقطعت عليه الميكرفون، وذلك تطبيقاً للنظام الداخلي بعد التدخل.

السيد الرئيس، الله يخليك غادي نكون مضطر لقطع الميكرفون، وذلك تطبيقاً للنظام الداخلي، إلى كان عندك شي حاجة فيما يخص التسيير ديال الجلسة اللي كنت رأسها مرحبا. السيد الرئيس، السيد الوزير طلبتو نقطة نظام؟ الله يخليك السيد الرئيس. نعم؟ واش ابغيتو باش تجاوبوا على السؤال ديال الأصالة والمعاصرة اللي موجه للسيد وزير الفلاحة؟ إيوا خوذ الميكرو السيد الوزير باش نسمعك الله يجازيك بخير، ما افهمتش أشنو الطلب ديالكم.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

الطلب هو بالنظر إلى أن السؤال تضمن معطيات تتعلق بالحكومة في علاقتها مع البرلمان كنطلب الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

لا، هذا الحق ديالكم وذلك الدستور هو اللي يكفل لكم هاذ الشيء، ابغيتو تنتظروا حتى يكمل السيد رئيس الفريق السؤال الثاني أم إذا شتم الآن؟ لأنه الدستور واضح في هاذ المسألة كين هناك تكافؤ الفرص بين الحكومة وبين البرلمان.

السي بنعزوز تفضلوا السؤال الثاني.. اسمح لي الله يكثر خيرك، اسمح لي الله يخليك. السؤال الثاني تسري عليه نفس مقتضيات السؤال السابق، وموضوعه حماية الثروات السمكية، الكلمة لكم السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:شكرا السيد الرئيس.

أنا أتأسف لموقف الإخوان في الفريق اللي تيدافعوا على الحكومة، احنا موقفنا مبدئي واضح، نتعامل مع الحكومة في إطار مبدأ التضامن ديال الفصل 93، ما تميزوش.. عندي الوقت ديالي...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، راه ما غنعطيكش الكلمة، السيد الرئيس، الله يكثر خيرك. المستشار المحترم توضع السؤال ديالو في إطار الأسئلة الشفهية ما يمكنش تقاطعو، الله يجازيك بخير، تفضل السيد المستشار. من فضلك (la régie) يرجعو التوقيت. الله يخليك السيد المستشار، اشوية ديال التعاون، الله يجازيكم بخير، تفضل السيد المستشار.

وبالتالي فقد يحصل أن وزير أو عضو من أعضاء الحكومة عندو عذر مقبول للتغيب عن الجلسة، ولكن الحكومة برمتها ما عندهاش العذر نهائيا باش تغيب وما تجاوبش أسئلة البرلمانيين حول قضايا حيوية تهم المواطنين والمواطنين، ماشي معقول نهائيا، هذا البعد الأول.

البعد الثاني، السيد الرئيس، هو حرصا منا على استقلالية البرلمان وعلى الفصل بين السلط، فلا يمكن أن تقبل بتاتا تدخل الحكومة في شؤون البرلمان في تحديد جدول أعماله، ما كيناش فشي نظام برلماني أبدا.

أتم فالملكتب، السيد الرئيس، كنتجكم لائحة التغييات ديال أعضاء الحكومة وفي ضوء تلك اللائحة كتحددوا جدول الأعمال، أعتقد هاذ الشيء ما يمكنش نسميوه من غير التدخل في الشؤون ديال البرلمان، ناهيكم على أن البرلمان من طبيعة الحال تحت رحمة السلطة المالية للحكومة، هو اللي كيحدد الميزانية ديال البرلمان بمجلسيه النواب والمستشارين، وبالتالي تشبثنا بتفعيل الفصل 93 وتفعيل المادة 256 من النظام الداخلي هو دفاع عن حق البرلمان في مساهلة ومراقبة عمل الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

عندي 3 دقائق اخرى.

السيد رئيس الجلسة:

معلوم هذا حق ديالكم، كما سبق لي وأن أشرت، الله يخليك، السيد الرئيس، ابغيتو نقطة نظام في إطار التسيير، نقطة نظام محددة ومقتنة في إطار التسيير مرحبا، الله يجازيكم بخير باش ما ندخلوش لشي (polémique) راه كان واحد الاتفاق بين جميع السادة رؤساء الفرق المحترمين في اجتمع ديال الملكتب أمس لتفادي نقط النظام، وغير في إطار التساهل والتفاهم والتعاون والتكامل وصلنا للموضوع ديال سيدي بوعلام باش نديرو فيه أسئلة آنية باتفاق، وذلك تفاديا لنقط النظام، إلى كانت في التسيير ما كين مشكل، ولكن باش ما.. الله يكثر خيرك، تفضل لك نقطة نظام، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أدخل في إطار نقطة نظام من أجل تسجيل موقف فريق التجمع الوطني للأحرار حول لجوء بعض الفرق بطريقة مبيتة تستهدفنا وتستهدف وزراءنا بشكل غير مقبول في محاولة يائسة لإحراج السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الذي أخبر الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

الداخلي قبل كل شيء، نحن زملاء بطبيعة الحال نختلف، ولكن حينما نختلف نرجع إلى القانون الذي كتبناه جميعا وصوتنا عليه جميعا وعلى الدستور كذلك الذي صوتنا عليه جميعا. إذن في إطار ما يخوله الدستور للحكومة، أعطي الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:
أولا بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

بالنسبة للحكومة علاقتها مع البرلمان تقوم على التعاون، مع الاحترام الشديد للاستقلالية، نحن لا نمارس رقابة لتدخل في جدول أعمال الجلسات، الذي تقوم به هو مقتضى المادة 247 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أن نعلن بأن هذه المادة ماذا تقول، تقول المادة 247: "في الحالة التي لا تعلن فيها الحكومة استعدادها للجواب عن سؤال شفهي بعد انصرام الأجل" بمعنى هذه المادة تفترض أن الحكومة خاصة تخبر المجلس بالإعلان عن الأسئلة التي مستعدة تجاوب عليها، كما خاصة تخبرو بالأسئلة، والأسئلة التي ما مستعداش تجاوب عليها حتى هي تتخبرو بها، بمعنى فاش تنديرو هذيك المراسلة إلى المجلس كقولو ها الأسئلة التي كايين استعداد تطبيقا للمادة 247، وعلى أساسها كيمكن للمجلس أن يمكن في الحالة التي لا تعلن الحكومة استعدادها للجواب عن سؤال شفهي بعد انصرام الأجل يمكن لصاحبه أن يطلب تسجيله في جدول الأعمال وتقديمه في جلسة موائية ويجبر مكتب المجلس الحكومة بهذا الطلب وتاريخ الجلسة. المسألة ديال التضامن الحكومي هاذي منخرط فيها، ولكن أحيانا كيكون التقدير ديال الوزير أنه فاش كيتطرح السؤال كيتطرح قضايا في التعقيب التي كيكون هو التي على دراية بها، ولهذا احنا نتقومو بالواجب ديالنا في كلا الواجنتين، كتحيلو السؤال، كنجبرو بالاستعداد ديال إمكانية إنابة وزير آخر ماشي بالضرورة الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، هذا إلى وقعت في بعض الحالات ما كيعنيش نعطيو واحد الحكم عام ديال أن الحكومة غائبة ولا تجيب على الأسئلة.

هنا عندي الإحصائيات من بداية دورة أكتوبر 2015 بالنسبة لهاذ المجلس والأسئلة المجاب عنها، فعلا راه النسبة مرتفعة لأن إذا اخذنا من أكتوبر 2015 لـ 20 نونبر 2017 راه 809 ديال الأسئلة، الأسئلة المتبقاة 1500، ولكن 809 التي تتخضع للبرمجة، وفاض تنشوفو التوزيع بحسب القطاعات الحكومية نعم كايين تفاوت، ولكن كايين إرادة عند القطاعات الحكومية ككل.

بالنسبة للقطاع ديال الفلاحة، أنا أقدر بأن الأسئلة التي طرحت في الصيد البحري مهمة، راه عندنا يوم الجمعة المقبل كايين عندنا محطة نقاش

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:
شكرا السيد الرئيس.

أنا لن أرد، ولكن موقفي مبدئي وراقي جدا، وتعامل مع أعضاء الحكومة كأسنان المشط كلهم اجمال اجمال، ففي الحصة الماضية طرحنا السؤال عن وزير كان مسجل غائب السيد وزير الطاقة والمعادن، وفي إطار التضامن جاوبنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان مشكور، كنا نتوقع نفس الشيء اليوم، لأنه في الأسبوع الماضي اعتبرنا أنه موضوع لاسامير يكتسي أولوية اجتماعية..

السيد رئيس الجلسة:

لا، الله يخليك اسمح ليا السيد المستشار ما يمكنش تقاطع الزميل ديالك، راه ما يمكنش الله يخليك احترامام للمجلس، تفضل السيد المستشار، واخلينا مع السي بنعزوز، تفضل السي بنعزوز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

اليوم طرحنا جوج ديال الأسئلة في تقديرنا، وتقديرنا تقدير مستقل، فرار فريق الأصالة والمعاصرة في القضايا التي تيشوفها تستأثر باهتمام الشعب، وخاصة تطرح قراره مستقل ما غيتدخل فيه حتى واحد، اليوم احنا شفنا على أنه تأخر التساقطات المطرية قد تكون مدعاة للقلق على الموسم الفلاحي، قلنا غنطرحو السؤال، والرأي العام الفلاحي ومجموع الرأي العام الوطني يعيش الآن قلق وتخوف على مستقبل الموسم الفلاحي لهاذ الموسم 2017-2018.

فيما يتعلق بالموضوع ديال الثروة السمكية، الثروة السمكية لأنه هناك مشاكل اجتماعية حقيقية في قطاع الصيد البحري، التي بانت هاذ الأسبوع من خلال إضراب تيشونوه مجموعة ديال (les armateurs) يعني المجهزين ديال المراكب والبحارة التي شلوا واحد الجزء من القطاع ديال الصيد البحري، وهاذ الأزمة الاجتماعية هي ناتجة عن الاختلال الذي كايين في المخزون السمكي وكيفاش التدبير ديالو من طرف الحكومة.

كذلك في ضوء التقرير الخطير الذي يدق ناقوس الخطر الذي صدر هاذي أسبوع حول موضوع المخزون السمكي في الشواطئ أو في البحر ديال البلاد على أنه هاذ المخزون محدود، محدود، هذا تقرير دولي، ابغينا الحكومة تجاوب ونظمتن الرأي العام في الموضوع، اعلاش ما يتكلفش عضو في إطار التضامن للإجابة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وذلك في ما يضمنه الدستور للحكومة في إطار التوازي.. ألسي بنعزوز راه تنجاوبك السي بنعزوز راك توجهتي للمكتب، ونحن هنا يحكمنا القانون ونظامنا

وصادق مجلس الحكومة في 5 يونيو 2014 على هاذ مشروع القانون ومن تم اختفى لمدة 3 سنوات، وتم تحريك هاذ الملف أخيرا في بداية هاذ الخريف، حقيقة وتفاجأنا أنه عرف تراجعا هاذ الصيغة عرفت تراجعا كبيرا بالنسبة للصيغة الأولى اللي كنتمى في صيغة توافقية بين جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ومؤسساتيين اللي هما تيكونوا التركيبة ديال المجلس الإداري ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

إذن، احنا نساالكم، السيد الوزير، عن مآل الصيغة الأولى ديال مشروع قانون 74.13. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم للإجابة على سؤال السيد المستشار.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال. بالطبع له أهميته في الوقت الحاضر، خصوصا وأنا حينما نتحدث عن التكوين المستمر نتحدث عن تنظيم وتديير ثلاثي، وبالتالي هناك أطراف متعددة في إطار هاذ التصور وفي إطار هاذ الرؤية، وفعلا هناك رؤية إستراتيجية جديدة متعلقة بهاذ المجال ديال التكوين المستمر، بالنظر إلى الإشكاليات والثغرات التي كانت في 10 سنوات الماضية، وبالتالي كانت هناك إرادة واضحة لدى الحكومة السابقة والآن هناك كذلك إرادة فيما يتعلق بهاذ الرؤية الإستراتيجية، ولكن دائما في إطار تنظيم وتديير ثلاثي ديال الأطراف.

وكما قلتم كين هناك مرحلة الأولى كانت على المدى القصير والمتوسط، وبالتالي توصلنا إلى مجموعة من النقط الأساسية المتعلقة بدليل المساطر الخاص بالعقود الخاصة بالتكوين، بدليل مساطر خاص بالمجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة، وكذلك فيما يتعلق خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وكين هناك المرحلة الثانية وهي المرحلة -كما قلتم- ديال المتوسطة وطويلة الأمد بإدخال تعديلات شاملة من خلال إيجاد إطار قانوني ينظم هاذ المسألة، خصوصا في المحاور المتعلقة بالتكوين المستمر انطلاقا من رؤية إستراتيجية جديدة، خصوصا على مستوى توسيع المجال ليشمل فئات جديدة، كذلك مسؤولية المشغل في ضمان إقرار حق الأجير، كذلك التحفيز على تثمين الكفاءات وكيفية تمويل هذا التكوين، وبالتالي تم إعداد مشروع قانون هو حاليا في إطار المناقشة في إطار المجلس الحكومي، وربما سنعمل جميعا على التسريع من إخراج هذا القانون.

طبعا حينما نكون أمام قانون سيتم إحالته كذلك على المؤسسة البرلمانية لمناقشته ولتقديم كذلك تعديلات إن ارتأت هذه الفرق والسيدات والسادة المستشارين.

لأن الحكومة في الجوهر لا تتهرب، بالعكس، كون تكون واحد العلاقة إيجابية ويكفي أنكم أسس بالليل اتصلتو بي كوزير باش يوقع تغيير في الأسئلة كان بإمكانني نقول لكم أجل 24 ساعة، ولكن قلت لا، نسقت مع السيد وزير الداخلية، اعتبرت بأن قضية طارئة وكبيرة هي فاجعة الصورة نترحم على الشهداء، واستجبنا في وقت وجيز، في وقت وجيز، وهذه إرادة من الحكومة في التعاون مع البرلمان. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل أن ننتقل إلى القطاع الموجه لقطاع التربية الوطنية، أريد أن أذكر بأنه قائمة السادة أعضاء الحكومة الذين سيحضرون أشغال جلسة الأسئلة الشفهية والذي كان موضوع مراسلة والذي سيتعذر عليهم المشاركة في أشغال الجلسة بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017 توصل بها المكتب، وبين الوزراء الذي سيتعذر عليهم الحضور تضم اسم السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، هذا رد المكتب.

إذن ننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه مآل القانون المتعلق بالتكوين المستمر، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال. تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في 2012 قرر المجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بتكوين لجنة ثلاثية عهد إليها بإعادة النظر في منظومة التكوين المهني بإعداد إصلاح على مرحلتين:

المرحلة الأولى بإدخال تعديلات على دليلي المساطر الخاصين بالعقود الخاصة بالتكوين و بـ¹ (GIAC) بالمجموعات المساعدة على المشورة، وهو ما تم بالفعل في 2 يونيو 2014 وبسطنا المساطر، ولكن ما بلغناش الأهداف ديالها؛

المرحلة الثانية وهي على المدى المتوسط لإعمال إصلاح شامل عبر مشروع قانون اللي فيه أساسا جوهريا فيه واحد البند اللي مهم هو أنه إسناد تديير التكوين المهني لهيئة خارج منظومات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، لأنه لا يستقيم أن يعاد إلى مكتب التكوين المهني وهو فاعل ويكون في نفس الوقت مقنن (opérateur et régulateur)

¹ Les Groupements Interprofessionnels d'Aide au Conseil.

طبعاً السيد الوزير باقي معنا للإجابة على السؤال الموجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوع السؤال هو حماية الثقافة الحسانية ومنحها الإشعاع اللائق بها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

حفلت الوثيقة الدستورية للمملكة المغربية بالثقافة الحسانية وأكدت على ضرورة حماية هذا الموروث اللامادي والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الثقافة المغربية ككل.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي ستقوم بها الوزارة لحماية وصيانة الثقافة الحسانية وإعطائها ما تستحق من قيمة، باعتبارها موروثاً ثقافياً بامتياز؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكراً السيد الرئيس.

بالفعل حماية الثقافة الحسانية من أولويات البرنامج الحكومي، وكذلك من الأولويات ديال وزارة الثقافة، بالنظر على أن هاذ الثقافة جاءت في أحكام الدستور ومقتضيات الدستور، وبالتالي لا بد من إعطائها الأولوية، وبالتالي هناك مجموعة من الالتزامات في إطار مخطط عمل حكومي ديال وزارة الثقافة، ويمكن لي نقول لكم بأن هناك واحد المخطط ديال جدولة زمنية ممتدة ما بين 2017-2021، من خلال واحد الكلفة مالية ستبلغ 16 مليون درهم بالنسبة لجهة العيون و20 مليون درهم بالنسبة لجهة الداخلة و63 مليون درهم بالنسبة لجهة كلميم، وهناك التزامات تتضمن بالدرجة الأولى حماية وصيانة مكونات الثقافة الحسانية، من خلال مرتكزات أساسية:

المرتكز الأول: يتعلق بالتنشيط الثقافي والفني وإعادة الاعتبار للتراث الحساني؛

هناك المرتكز الثاني: اللي يتعلق بتسجيل مجموعة من مواقع النقوش الصخرية؛

وهناك مرتكز ثالث: يتعلق ببرنامج تأهيل وتثمين الموسيقى الحسانية؛

والبرنامج أو المرتكز الرابع: يتعلق بجرد التراث الحساني الغير المادي.

وبالتالي هناك أولوية لدى قطاعات الثقافة خصوصاً فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي الحساني، وهذه من الأولويات، وخصصت لها مبالغ مالية

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

السيد الرئيس، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

شكراً السيد الوزير.

مرد سؤالنا، السيد الوزير، هو أن هاذ الغياب ديال هاذ القانون أنه أحدث عدة اختلالات، أولاً هو أنه عطل واحد الفصل مهم في الدستور الحالي الفصل 31 الحق اللي تيكفل حق المواطنين والمواطنات في التكوين المستمر، وخصوصاً في التكوين مدى الحياة.

وكذلك عطل واحد الشق كبير في الإستراتيجية الوطنية ديال التكوين المهني اللي توقع في 2016 والي تروم - كما تعلمون السيد الوزير - من بين أهدافها الأساسية تكوين 10 ملايين مستفيد.

إذن هاذ الشق ديال التكوين المستمر اليوم الإستراتيجية أقولها لكم أنه ما غاديش يمكن تبلغ الأهداف ديالها لأن ما موجودش هاذ القانون ديال التكوين إلى زدناه للإطار الوطني للإشهاد اللي حتى هو غير موجود اليوم.

كذلك المسائل المتعلقة بحقوق الأجير، هضم حقوق الأجير، لأنه - كما تعلمون - أن التكوين المهني هو وسيلة للتتري الإقتصادي، وكذلك حقوق

المقاولة لأنها كتحسن الإنتاجية ديالها من خلال التكوين المهني وكتحسن التنافسية ديالها، وخصوصاً أنها تمول بتقريباً 200 مليار سنتيم، يعني جوج

مليار درهم، اللي 70% تؤول مداخيلها إلى التكوين الأساسي بالنسبة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، و30%: 650 مليون درهم ما كنتستفد منها إلا في حدود 50 مليون درهم، يعني اليوم تمول تقريباً بـ 90% ميزانية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وهذا شيء...

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير فيما يتبقى لكم من الوقت، دقيقة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

هناك إرادة واضحة وإرادة سياسية في إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود في أقرب الأوقات بالنظر إلى العديد من المعطيات، خصوصاً المعطيات الإيجابية، وأعتقد بأن الإصلاح ديال هاذ القانون جاء بناء على الإشكاليات والثغرات التي كانت في السابق، وبالتالي كين هناك إرادة سياسية، ونعمل على إخرجه في أقرب الأوقات لتعزيز الضمانات المتعلقة

في هاذ المجال ديال التكوين المستمر.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

مهمة في هاذ المخطط العمل ديالنا إن شاء الله في السنوات المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار عيلة.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

أتمنى أن يكون ما جاء في الجواب فهو حقيقي، ولكن السيد الوزير، يجب على الحكومة أن تعطي أهمية لهذا الموروث الثقافي والي هو في الحقيقة موروث ثقافي مهم جدا وماشى باش...

ولكن المقترح اللي عندنا، السيد الوزير، هو إعطاء أهمية للإذاعة الجهوية بالعيون من أجل إبراز مؤهلات هذا الموروث الثقافي، إمكانيات مادية، إعطائها لأن ما عندهاش إمكانيات مادة باش.. نعطيك مثال النقل المباشر عندها سيارة وحدة ما يمكنش. إذن من خلال إبراز هذا الموروث الثقافي هو إعطاء دعم كافي للإذاعة الجهوية من خلال كذلك سجلنا عليك ومن خلالنا سجل المواطنين ما قلت به من إمكانيات مادية اللي غادي تعطي لجهة العيون ولجهة الداخلة ولجهة كلميم، فعلا هذه الجهات هما اللي فيهم هذا الموروث الثقافي المهم لا من ناحية الموسيقى ولا من ناحية جميع الإمكانيات.

نتمنى السيد الوزير أن يكون ذلك حقيقيا وفي أجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

بالفعل لابد للإعلام أن يواكب هذه المستجدات المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وبالتالي عندنا أولويات كذلك مخطط العمل في تقوية المديرية الجهوية ديال الاتصال بجهة العيون، وكذلك مواكبة الإذاعة الموجودة في العيون وتلغزة العيون لهذه المستجدات المتعلقة بالنظر إلى الدور الذي يقوم به الإعلام في المجال ديال الثقافة والتحسيس بأهمية مثل هذه المواضيع المتعلقة بالتراث الثقافي خصوصا الحساني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا.

نشكر جميع السادة المستشارين المحترمين على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

ملحق:

1- المراسلة الموجهة لرئاسة المجلس، موضوعها "ملتئم مساءلة الحكومة".

2- أسماء السادة المستشارين الموقعين على الملتئم.

البرلمان في، 21 نوفمبر 2017.

إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: ملتئم مساءلة الحكومة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

بناء على دستور المملكة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، لا سيما الفصل 106 منه؛

وبناء على النظام الداخلي لمجلس المستشارين الجاري به العمل، ولا سيما الباب الثاني من الجزء الرابع المتعلق بملتئم مساءلة الحكومة (المواد، 231، 232، 233، 234)؛

وعلى إثر الفاجعة الصادمة التي عرفتها جماعة سيدي بوعلام التابعة لإقليم الصويرة، والمتمثلة في وفاة 15 امرأة، وتسجيل العديد من الإصابات؛ وأمام ثبوت المسؤولية السياسية للحكومة فيما حصل، وتقصيرها في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل حسن تنظيم وتأطير مثل هذه العمليات المتعلقة بتوزيع المساعدات الغذائية والخيرية.

ارتأينا، نحن عضوات وأعضاء مجلس المستشارين، الموقعين للملتئم مساءلة الحكومة، تحريك هذه الآلية الرقابية والدستورية من أجل مساءلة الحكومة حول هذا الحدث الأليم، واستدعاء رئيسها عاجلا أمام مجلسنا الموقر لتقديم توضيحاته حول هذا المصاب الجلل.

تجدون رفقتي السيد الرئيس المحترم، لائحة الموقعين على هذا الملتئم، وذلك طبقا للنصاب القانوني المحدد في خمس أعضاء المجلس، حسب مقتضيات الفصل 106 من الدستور والمادة 231 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

أسماء السادة المستشارين الموقعين على الملتئم والآتية أسماؤهم:

1- السيد عبد العزيز بنعزوز؛

2- السيد حميد قبيزة؛

3- السيد عادل البركات؛

4- السيد مولاي عبد الرحيم الكامل؛

- | | |
|-------------------------------|--------------------------------|
| 15- السيد العربي المحرشي؛ | 5- السيد الحبيب بن الطالب؛ |
| 16- السيد عبد الرحيم الكميلى؛ | 6- السيد الحمايى محمد؛ |
| 17- السيد محمد مكنيف؛ | 7- الحو المربوح؛ |
| 18- السيد مصطفى الخلفيوى؛ | 8- السيدة نجاه كير؛ |
| 19- السيد عبد الكريم الهمس؛ | 9- السيد عبد السلام بلقشور؛ |
| 20- السيد العربي هرايى؛ | 10- السيد أحمد أحميدى؛ |
| 21- السيد إبراهيم شكيلي؛ | 11- السيد احمد تويزي؛ |
| 22- السيد احمد الادريسي؛ | 12- السيد عبد الإلاه المهاجري؛ |
| 23- السيد الحسين المخلص؛ | 13- السيدة فاطمة آيت موسى؛ |
| 24- السيد حسن بلمقدم. | 14- السيد محمد الشيخ بيد الله؛ |